الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم التسيير التخصص: تسيير

استراتيجي دولي

تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية

مقدمة من طرف الطالب: تحت إشراف الأستاذ:

بطاهرات علي ولد سعيد محمد

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بن شني يوسف	أستاذ محاضر "أ"	جامعة مستغانم
مقررا	ولد سعيد محمد	أستاذ مساعد "ب"	جامعة مستغانم
مناقشا	بن زيدان ياسين	أستاذ محاضر " ب"	جامعة مستغانم

السنة الجامعيــة:2017/2016

الإهـــداء

أهدي هذا العمل إلى:

روح أبي الغالية الذي طالما تمنى أن أصل إلى أعلى

المراتب العلمية...

أمي، حفظها الله، رمز الطهر والحنان، أعز إنسان على أرض الوجود ، والتي كانت لي أماً و أباًفي نفس الوقت وكانت لي سنداً بدعواتها وتشجيعاتها، والتي أعطت ولم تأخذ، و كان لها الفضل الكبير في قطف هذه الثمرة، أخوتي وأخواتي، جميع أفراد عائلتي، كل أصدقائي و زملائي، كل أساتذتي وزملائي ، كل من ساهم في هذا البحث ولو بكلمة تشجيع، كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

المقدمة العامة.....

الفصل الأول:التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي وأهميتها التنموية.

المقدمة **ص01**

المبحث الأول:ماهية التجارة الخارجية والتخصص الدولي **ص02**

المطلب الأول:مفهوم التجارة الخارجية **ص03**

المطلب الثاني:أسباب التخصص الدولي.....**ص06**

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية.....**ص08**

المطلب الاول :النظرية التقليدية الكلاسيكية.....**ص08**

المطلب الثاني :النظرية النيوكلاسيكي.....**ص17**

المبحث الثالث : سياسة التجارة الخارجية.....**ص21**

المطلب الأول :مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهداف.....**ص21**

المطلب الثاني :أنواع سياسة التجارة الخارجية.....**ص22**

الخلاصة **ص27**

الفصل الثاني: التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الدول النامية.

المقدمة **ص28**

المبحث الأول : التجارة الخارجية و استراتيجيات التنمية.....**ص29**

المطلب الأول : استراتيجية التنمية في اقتصاد تصديري.....ص30

المطلب الثاني : استراتيجية التنمية في الاقتصاد حساس للواردات.....ص31

المبحث الثاني: الصادرات و محددات تطورها في الدول النامية.....ص32

المطلب الأول:هيكل الصادرات في الدول النامية.....ص33

المطلب الثاني :محددات تطور حجم و هيكل صادرات الدول النامية.....ص34

المبحث الثالث : دور الدول النامية في مجال التجارة الخارجية و المشاكل التي تعاني منها.....ص35

المطلب الأول:دور الدول النامية ووضعيتها في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية.....ص35

المطلب الثاني:مشاكل التجارة الخارجية للدول النامية.....ص36

المبحث الرابع : المنظمة العالمية للتجارة و أثرها على اقتصاديات الدول النامية.

المطلب الأول :الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية إلى المنظمة العالمية للتجارة.....ص37

المطلب الثاني: علاقة المنظمة العالمية للتجارة بالدول النامية.....ص44

الخاتمة.....ص49

الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية لميناء مستغانم.

مقدمة.....ص50

المبحث الأول: ماهية مؤسسة ميناء مستغانم..... .....ص52

المطلب الأول:التعريف بمؤسسة ميناء مستغانم.....ص52

المطلب الثاني:مميزات ،خصائص و امتيازات ميناء مستغانم.....ص56

المطلب الثالث:قدرات الاستقبالوالمعالجة.....ص57

المطلب الرابع: المنشآت المتخصصة.....ص58

المبحث الثاني: التجارة البحرية على مستوى ميناء مستغانم.....ص58

المطلب الأول: استقبال السفينة والتسهيلات المينائية.....ص59

المطلب الثاني: استقبال الحمولة.....ص63

المطلب الثالث: أهم وظائف مؤسسة الشحن والتفريغ عند وصول السفينة.....ص63

المطلب الرابع: الحركة التجارية بميناء مستغانم.....ص65

المطلب الخامس: صادرات و واردات ميناء مستغانم.....ص66

المبحث الثالث: المشاكل، التحديات والمشاريع المستقبلية بميناء مستغانم.....ص71

المطلب الأول: تحديات التي تواجه الميناء و انعكاساتها السلبية.....ص71

المطلب الثاني: مشاكل ميناء مستغانم.....ص72

المطلب الثالث: المشاريع المستقبلية.....ص74

الخاتمة.....ص75

الخاتمة العامة ص76

قائمة المرجع و المصادر.....ص79

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدةالأمريكية، ومن السلع المنافسة للواردات (أسعار 1947)	20
02	التجارة العالمية في سنة 1984 لأكبر مناطق العالم في المنتوجات الصناعية	31
03	التجارة العالمية في سنة 1984 بالنسبة للمواد الأولية	32
04	عدد السفن الراسية بالميناء خلال الخمس سنوات الأخيرة.	67
05	زمن مكوث السفن بالميناء.	67
06	حجم البضائع (طن) خلال الخمس سنوات الأخيرة.	68
07	حجم الواردات و حجم الصادرات خلال سنة 2011.	68
08	تجارة بذور البطاطا من خلال العشر سنوات الأخيرة.	69
09	استيراد السيارات خلال الثلاث سنوات الأخيرة.	69
10	عدد الحاويات (معادلة 20 قدم) و حمولتها الخام.	70
11	حجم الزفت المستورد خلال الخمس سنوات الأخيرة.	70
12	حجم الكلي لاستيراد الحبوب.	70

مقدمة عامة:

أدى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم و توسع التعاملات التجارية و تضاعفها إلى نشوء تكتلات دولية تسعى إلى رفع الحواجز و القيود أمام التبادل الدولي و استنادا إلى مبدأ التخصص الدولي و تقسيم العمل .

وعلى أساس هذا التحرير و التقلبات الاقتصادية التي يشهدها العالم في إطار تكوين نظام تجاري عالمي خال من القيود ظهرت منظمات تتبنى هذا الهدف، و تضع قوانين تجارية لضمان السير الحسن للمبادلات التجارية و انضمام أقصى عدد ممكن من الدول تحت لوائها لكي ترسّي مبدأ التحرير و العولمة .

و أمام هذه الأحداث المتسارعة التي يشهدها العالم تطمح الجزائر في أن تندرج ضمن هذه التحولات الجديدة خاصة بعد تخلي السلطات عن احتكارها لنشاط التجارة الخارجية ، فمع القوانين الجديدة للإصلاحات الاقتصادية أصبحت المبادلات التجارية الخارجية في الجزائر ذات بعد جديد و توجهات حديثة.

1_إشكالية البحث:

- كيف تطورت التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية ؟

2_فرضيات البحث:

- ✓ تطورت التجارة الخارجية تبعا لتطور الأحداث الاقتصادية.
- ✓ يعتبر مشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومنطقة التجارة الحرة الأورو متوسطية تحديا للاقتصاد الوطني.
- ✓ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وإبرامها عقود الشراكة الأجنبية يؤدي إلى تطوير التجارة الخارجية و بالتالي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

3- أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع و نلخّصها فيما يلي:

- ✓ إحساسنا بأهمية الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بصفة عامة و قطاع التجارة بصفة خاصة لتحرير التجارة الخارجية، مشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ حداثة هذا الموضوع خاصة و أنه يستقطب اهتمام كافة الناس المختصين منهم و العامة.
- ✓ الرغبة في دراسة المنظمة العالمية للتجارة و علاقتها بالدول النامية و بصفة خاصة علاقتها بالجزائر.

4-أهداف الموضوع:

يوجد هدف رئيسي لهذا البحث و هو دراسة التطورات التي مرت بها التجارة الخارجية في بلادنا منذ الاستقلال وأهداف ثانوية تتمثل في معرفة إلى أي مدى تساهم التجارة الخارجية في دفع عجلة التنمية في الجزائر.

5-المنهج المتبع:

لمعالجة موضوع البحث نستخدم المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص الجانب النظري و المنهج الاستنباطي و التحليلي أيضا فيما يخص باقي أجزاء البحث لتطور التجارة الخارجية في الدول النامية.

6- صعوبات البحث:

واجهتنا بعض الصعوبات أثناء إعدادنا لهذه المذكرة، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. صعوبة الحصول على الوثائق و مصادرها سواء أكانت وزارات أو مؤسسات وطنية تمت الاستعانة بها لإعداد هذا البحث .
2. الممارسات و الإجراءات الإدارية التي تعطل من فعالية البحث العلمي في الجزائر و الذي يتعامل معه كأي عمل عادي.
3. أمام حداثة موضوع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و مشروع الشراكة هناك نقص كبير في المؤلفات و المراجع التي تعالج هذا الموضوع .

7- خطة البحث:

تبعا لما سبق ذكره ، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول مرتبة على النحو التالي:

1. خصصنا الفصل الأول لدراسة التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي و أهميتها التنموية وذلك خلال مبحثين:
   - المبحث الأول: تكلمنا عن مفهوم التجارة الخارجية وعن أسباب التخصص الدولي.
   - المبحث الثاني: تكلمنا فيه عن مختلف النظريات التي تناولت تفسير التجارة الخارجية، تم تطرقنا إلى السياسات التجارية التي تبنتها مختلف المدارس.
2. أما الفصل الثاني فخصصناه للكلام عن التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك من خلال أربعة مباحث:
   - المبحث الأول: تناولنا فيه التطرق إلى التجارة الخارجية واستراتيجية التنمية في اقتصاد حساس للواردات و اقتصاد تصديري.
   - المبحث الثاني: تطرقنا فيه إلى هيكل صادرات الدول النامية والمحددات التي أدت إلى تطور هذا الهيكل.

- ❖ المبحث الثالث: تعرضنا فيه إلى دور الدول النامية ووضعيتها في منظومة العلاقات الاقتصادية ومختلف المشاكل التي يعاني منها قطاع التجارة الخارجية في هذه الدول.
- ❖ المبحث الرابع: تكلمنا فيه عن المنظمة العالمية للتجارة وعن علاقتها بالدول النامية، وعن الآثار المختلفة التي تنجم عند انضمام هذه الدول إلى المنظمة.

3. الفصل الثالث المتعلق بالدراسة الميدانية لميناء مستغانم , وذلك من خلال تقسيمه الى ثلاثة مباحث :

- ❖ المبحث الأول : تطرقنا فيه التعريف بمؤسسة ميناء مستغانم (مميزات ، خصائص ، امتيازات ميناء مستغانم)
- ❖ المبحث الثاني: تناولنا فيه التجارة البحرية على مستوى الميناء و الحركة التجارية (صادرات، واردات)
- ❖ المبحث الثالث: تكلمنا فيه عن المشاكل، التحديات والمشاريع المستقبلية بميناء مستغانم.

الفصل الأول: التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي وأهميتها التنموية

المقدمة:

يعد التبادل التجاري بين الدول ،حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم ، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية ، حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر و يتأثر بالأخر ، أين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية ، و بينها و بين العالم الخارجي كتجارة خارجية. فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الاقتصاد الوطني و تعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة .

يعتبر هذا الفصل تقديما للتجارة الخارجية و أهم نظرياتها في الفكر الاقتصادي ابتداء من النظرية الكلاسيكية وصولا الى التوجهات الحديثة

I- المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية والتخصص الدولي :

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية:

1- تعريف التجارة الخارجية و أهميتها :

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها،و عن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول ، حيث في الماضي كانت سببا من أسباب الحروب ، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول ، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة اضافة الى توسيع منافذ التوزيع لبيع انتاجها [1].

يقصد بالتجارة الخارجية " عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل " [2].

كما يمكن أن نعرفها بأنها مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية ، و القائمة على أساس التدفقات المالية و المادية و الخدماتية المتبادلة بين الدول ، حيث جانب الصادرات يعبر عن القدرة الانتاجية للاقتصاد و القابلة للتحول الى دول أخرى ، بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من الطلب الكلي ، كما أنها بصفة مختصرة تعبر عن كلا من الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة [3]، أو بطريقة أخرى هي التي تم بين الدول خلال عمليات الاستيراد و التصدير ، حيث يتم انتقال السلع و الخدمات و الموارد المالية من دولة الى اخرى وفق اجراءات ادارية و مالية .

1- LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005

2- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996 [3]الصادرات والواردات المنظورة تمثل السلع، أما الصادرات والواردات غير المنظورة فتمثل الخدماتت.

إضافة إلى التعارف السابقة يمكن أن نضيف أن التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون من عنصرين أساسيين هما: الصادرات و الواردات بصورتيهما المنظورة و غير منظورة.

أما فيما يخص مفهوم التجارة الدولية، والتجارة الخارجية، فهناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة، لكن هناك من يقول أنه إذا انتقلنا إلى مصطلح 'التجارة الخارجية'، فإنه يمكن القول أن الاختلاف بينهما كبير: فالمصطلح الثاني- أي التجارة الخارجية[1]- جزء من المصطلح الأول- أي التجارة الدولية- فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية، ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر بحيث تشمل كل من :

- التبادل الدولي السلعي، أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي(التجارة الخارجية المنظورة).
- التبادل الدولي الخدمي، أي التجارة الخارجية في إطارها المعنوي (غير المنظور).
- الهجرة الدولية، أي انتقال عنصر العمال بين دول العالم.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقالها بين دول العالم المختلفة .
- التوافق البيئي، وهو أحد منجزات "جولة الأرجواي" الثامنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تم إطلاقها في أول يناير 2002، وقد اكتسب تعميم و انتشار مصطلح "التجارة الدولية" بعدا رسميا في إطار هذه الجولة، حيث أحلت اصطلاح "تحرير التجارة الدولية" محل اصطلاح "التجارة الخارجية". فيقصد بالتجارة الدولية، التجارة الخارجية أي تلك التي تمارس خارج الحدود السياسية للدول، وإن عالم اليوم كعالم الأمس في حاجة إلى تبادل السلع، الخدمات، التكنولوجيا و رؤوس الأموال، كما هي في حاجة إلى التعاون في مجال الهجرة و السياحة.

على الرغم من أن التجارة سواء داخلية أو خارجية هي نتيجة لقيام التخصص و تقسيم العمل[2] فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية إلى تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استنادا إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية[3].

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.
- اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.

1- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية ، 2005 ، ص 32

2- عادل أحمد حشيش : أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر، 2002 ، ص . 12

3- - حمدي عبد العظيم : مرجع سابق، ص . 14

- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية و سياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية تتم في ظل نظام واحد.
- وجود عقبات وموانع و تشريعات و قوانين تنظم التجارة الخارجية و تختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.

تقوم التجارة الدولية على قاعدة ثابتة هي قاعدة التصدير و الاستيراد، وإذا كان من المتصور أن تستورد دولة أكثر مما تصدر أكثر مما تستورد فإنه من النادر- وإن لم نقل من المستحيل- أن توجد دولة خارجة عن هذه الحلقة.

وقد برزت التجارة الدولية كحل لمعضلة عجز الدول عن قيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع و الخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيات، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل[2].

تكمن أهمية التجارة الخارجية في أنها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع و خدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع و الخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل والعمالة)، وعلى الأسواق النقدية و المالية (أسواق النقود و الصرف الأجنبي)[3].

لقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية و الإقليمية على مدى الخمسة عقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين الدول العالم وإلى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعت من تأثير التجارة على اقتصاديات مختلف دول العالم.

1- نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم ، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي ,الجزء الأول (بدون دار النشر وبلد النشر)، أكتوبر 1999 ص 11

2- عبد العزيز عبد الرحيم سلمان ، التبادل التجاري، الأسس، العولمة والتجارة الإلكترونية ، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان الأردن ،2004 ص 10

3- 3-طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الاردن ،2004 ،ص 14

تتجلى أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، وتربطها مع بعضها البعض.
- تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك و الاستثمار.
- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري.
- هناك علاقة بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه.

إن الاتجاه الطبيعي هو ارتفاع مستوى الدخل القومي وازدهار التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف تزايدت عندئذ قدرة الدولة على التصدير الخارجي فالتاريخ الاقتصادي لبريطانيا، ألمانيا واليابان مثلا يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي يصاحبه زيادة حجم التجارة في هذه الدول. أما آثار التجارة الدولية على اقتصادات الدول النامية فيتضح أكثر من أي وقت مضى، ذلك أن هذه الدول تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية، ولذلك يكون متوسط الدخل فيها منخفضا، فيقل بذلك مستوى الاستهلاك ومستوى الصحة العامة والتعليم وتنخفض الإنتاجية، وتقل الاستثمارات مما يؤدي إلى هبوط مستوى الدخل،وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد،وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها، فلن يتغير وضع التخلف ولن تحدث تنمية حقيقية. ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا في الخروج من هذه الدائرة خاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية ويتم الوصول في النهاية إلى زيادة تكوين رؤوس الأموال والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

كخلاصة يمكن القول أن التجارة الدولية ساهمت في السابق في ميلاد وتطور الرأسمالية وتساهم حاليا في تقديم العديد من الدول كالدول الصناعية الجديدة (دول جنوب شرق آسيا مثلا)، التي تطورت بفضل حجم صادراتها بالأساس، فكلما تطورت هذه التجارة ارتفعت مداخيل الدول من العملة الصعبة ومن وسائل الإنتاج الأخرى مما ينعكس إيجابيا على اقتصادها الداخلي.

المطلب الثاني: أسباب التخصص الدولي :

1- أسباب قيام التجارة الخارجية:

تقوم التجارة بين الدول لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة، وفي كلتا الحالتين تتخصص الأقاليم بسبب وجود موارد معينة لدى البعض الآخر، مما يجعل مثل هذا التخصص معقولا ومربحا، كأن تملك إحدى هذه الدول مساحة كبيرة من الأرض وعددا قليلا من السكان نسبيا، ويعتبر هذا افضل مزيج من الموارد الإنتاجية اللازمة للتربية المثلى للأبقار مثلا وتمتلك دولة أخرى أراضي قليلة وكثير من العمال الماهرين

ورأس المال، ومثل هذا المزيج يحقق إنتاجا صناعيا أفضل، فتتخصص الأولى في إنتاج الأبقار وبيع اللحوم، وفي المقابل تتخصص الثانية في المنتجات الصناعية وبيعها إلى الدولة الأخرى.

يتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة؛ وتحدث هذه التجارة لأن دخل معظم الناس في تلك الدول يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، وكذلك لأنها تمتلك معظم الصناعات المتخصصة. ومنه يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية[1]:

- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- وجود فائض في الإنتاج.
- الحصول على أرباح.
- رفع مستوى المعيشة.
- التخصص الدولي: إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين الدول العالم.

1- حمدي عبد العظيم، مرجع سابق ص ، 16.

- تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية: إذا يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير[1] الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، بالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطى الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى: يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينا كبيرا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصرا أساسيا في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والعادن والقطن.
- اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي
- اختلاف الميول والأذواق: فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة .

2- العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية:

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه العوامل نميز:

1) انتقال الأيدي العاملة[2]:

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى: والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.
- الندرة النسبية و الندرة المطلقة للعمالة.
- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.
- تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال.

1- اقتصاديا ت الحجم الكبير مفهوم تم تطبيقه في الأساس في مجال التصنيع فحواه أنه كلما زاد حجم المشروع كلما حقق إنتاجا أكبر بتكلفة أقل عل ى عكس المشروع صغير الحجم .

2- حمدي عبد العظيم ، مرجع سابق، ص28 .

- درجة التقدم الاقتصادي:ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة.
- العوامل السياسية: الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثير القدرة الشرائية.

2) رأس المال:

- سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.
- سعر الخصم: إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.
- سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

3) التكنولوجيات:

إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والوجود مما يؤثر على التبادل التجاري.

إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية الانفتاح الاقتصادي، كلها عوامل أثرت على التجارة الدولية.

-IIIالمبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

المطلب الاول :النظرية التقليدية الكلاسيكية:

يجتمع أغلب الاقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية، ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر ولقد جاءت هذه النظرية كرد فعل لآراء المذهب التجاري[1]، والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة، قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفسية أهمها الذهب والفضة، باعتبارها مقاسين لقوة الدولة؛ وقد ظلت هذه الأفكار سائدة حتى ظهرت مدرسة الطبيعيين والتي نادت بحرية النشاط الاقتصادي وفقا لقوانين الطبيعة،

1- ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة والوحدة القومية في كل من انجلترا، اسبانيا، فرنسا، البرتغال، بلجيكا هولندا، حيث بدأت مجموعة من الناس أطلق عليهم التجاريو ن يكتبون مقالات عن التجارة الدولية.

والقاعدة المعروفة "دعه يعمل أتركه يمر Laisser faire،laisser passer" الأمر الذي دفع الأفراد والجماعات إلى ممارسة نشاطهم الاقتصادي بحرية بعيدا عن القيود والعقبات التي كانت تفرضها الدولة عليهم وعلى التجارة الخارجية، مما مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال سميث، ريكاردو، جون ستوارت ميل،...الخ ، الذين هاجموا جميع أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الخارجية.

إضافة إلى دفاع هؤلاء الاقتصاديين عن حرية التجارة الخارجية فقد عملو نفس الوقت على بناء أسس لنظرياتهم في التجارة الخارجية، ومن ثم حاولوا إيجاد حل لمشكلة التوازن المفقود في علاقات التبادل الدولي.

ظهرت هذه النظرية في مولد الثورة الصناعية إذا أصبح المجتمع آنذاك يقوم على التجارة الدولية ولا يستطيع أن يعيش بدون التبادل، ومن ثم ظهرت عدة مشاكل في التجارة الخارجية، بحاجة إلى حل أهمها:

- هل التجارة الخارجية ضرورية لكل دولة ؟
- هل التجارة الخارجية دائما مجدية ؟
- هل الكسب يتحقق عند التصدير فقط أم عند التصدير و الاستيراد معا ؟
- هل يجب بكل وسيلة أن تزيد حقوق الدولة عن ديونها في الخارج أم أن حقوقها تتوازن عادة مع الديون التي تترتب عليها [1] ؟

تعتبر هذه النظرية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، وإن لم يكن للمذهب التجاري نظرية فاصلة في هذا الموضوع[2].

1-نظريات النفقات المطلقة لآدم سميث:

يمكن القول أن آدم سميث[3] لم يضع نظرية خاصة بالتبادل، فأفكاره في نظرية التجارة الدولية طرحها في كتاب أصدره عام 1776 بعنوان "ثروة الأمة"، التي تعتمد –حسبه-على ما لديها من ذهب وفضة وما تحققه من إضافة فيهما، فإذا لم يكن للدولة مناجم تحتوي على الذهب والفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليهما هو التجارة الدولية، وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري، أي أن تفوق صادراتها وارداتها ويدفع الفرق بالمعدن النفيس، ويلزم لتحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة.

ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية:

- **الفترة الأولى:** وهي الفترة التي تعرف بفترة السياسية المعدنية ويستدعي احتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس وإخضاع عمليات انتقال المعدن النفيس للخارج لرقبة مباشرة.
- **الفترة الثانية:** اكتفت الدولة نتيجة تجاربها بأن تفسر معاناتها مع كل دولة على انفراد، ومن ثم لم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عمليات انتقال المعدن النفيس إلى الخارج، وعلى أن تكتفي بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة.

1- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ، مصر، ص 111 .

2- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز،أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006 ،ص29

3- فيلسوف اسكتلندي ورائد في الاقتصاد السياسي ، هو صاحب كتب نظرية المشاعر ا9خقية والتحقيق في طبيعة وأسباب ثروة ا9مم ، عادة ما يشار إليه باختصار باسم ثروات الأمم، ويعتبر من أعظم ما أبدع وأول عمل يتناول الاقتصاد الحديث

- **الفترة الثالثة:** اتضح للدولة أن مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها في نهاية العالم، وعلى ذلك فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة في مجموع معاملاتها.

لقد انتقد سميث كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة، أو ما بين مختلف الدول، وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي، فهو يرى أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة[1]، فتقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة اقل، وتبادلها سلعة أخرى كلفتها أقل في الدول الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة، وزيادة الإنتاج، واتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة، فالتجارة الدولية في رأي سميث تقوم بطريقتين هامتين:

- **أولا:** تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي و تستبدله بشيء آخر ذي نفع كبير.
- **ثانيا:** تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع إنتاجية البلد المتاجر وذلك عن طريق اتساع حجم السوق[1].

وجهت عدة انتقادات لأفكار آدم سميث، وأخذ على مبادئه أنها تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتفوق فيها ولكنها لا تبين السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي ميزة نسبية، وهذا يكون عرضة لمشكلات اقتصادية، لأن سلع الدولة المتفوقة ستغزو أسواقها في وقت لن تستطيع فيه تقدير أية سلعة لكي تمول الاستيراد، الشيء الذي لم يستطيع سميث أن يرد عليه.

يعتقد أدم سميث أن التفوق المطلق وأساس للتخصص الدولي فقط، مما لا يتفق مع المشاهد في المعاملات الدولية حيث أن التفوق النسبي يمكن أن يكون أساسا للتخلص الدولي أيضا[2].

هذه الانتقادات لا تنقص كثيرا من قدر نظرية سميث، لأن الحكم عل أية نظرية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي كانت سائدة وقت المناداة بها، فحرية التجارة كانت في صالح بريطانيا في ذلك الوقت وكانت صناعتها قوية لا تخشى المنافسة عليها الدول الأخرى ومن ناحية أخرى لا يرى سميث داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية، فالثانية تعد امتدادا للأولى، وكلاهما وسيلة لتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخلص من الإنتاج الفائض، في حين أن كلا من نوعي التجارة مختلف كل الاختلافات في خصائصه و نظرياته.

1- MICHEL RAINELLI « le commerce international », 8 ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002, page 45.

2- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، مرجع سابق، ص 53.

3- زينب حسين عوض الله، العقات ا-قتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، Hاسكندرية، مصر 2008 ،ص 12

2- نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو [1]:

نشر **ريكاردو** كتابه مبادئ في " الاقتصاد السياسي و الضرائب " عام 1817 و قدم فيه قانون النفقات النسبية [2] الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر ، ويطلق عليها أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية [3]، و وضع هذه النظرية و أكملها من بعده جون ستيوارت ميل و اخرون.

طبقا لهذه النظرية ، وفي ظل التجارة الحرة فان كل دولة تتخصص في انتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى و تقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل . ويتم التبادل التجاري بين الدولتين اذا اختلفت التكاليف النسبية بينها ، و ليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية و شمولية ، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا ، فالتقنيات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الانتاج بين البلدان المنتجة[4] .و يستند الى مجموعة من الافتراضات :

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري .
- تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق .
- حرية تنقل عناصر الانتاج داخل الدولة .
- عدم قدرتها على التنقل بين الدول .
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة ، و هذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في انتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة .

- 1فيلسوف إنجليزي الجنسية، ولد في سنة 1772 ، قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد ، وله النظرية المعروفة باسم قانون تناقص الغلة، كان ذا اتجاه فلسفي ممتزج بالدوافع الأخلاقية .
- 2يمكن أن تعرف النفقات النسبية على أساس التباين الجغرافي أي تعريف النفقة النسبية استنادا إلى فكرة النسبة بين نفقات الإنتاج المطلقة لنفس السلعة في الدولتين، أو فكر التباين السلعي وفي هذه الحالة ينظر إلى النسبة بين النفقات المطلقة لإنتاج السلعتين في الدولة الواحدة.

- 3 ANDREW HARISON, et autres, « Business international et mondialisation » op. cit., page 279.
- 4 PATRICK A. Messerlin, commerce international, 1ère édition, THEMIS Economie, 1998, Page 18 .
- ثبات التكنولوجيات و انعدام التغيرات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين ، مع اختلاف المستوى التكنولوجي من دولة الى أخرى .
- انعدام النفقات الخاصة بالنقل و التعريفة الجمركية .
- يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة و جميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة، التوظيف الكامل لعناصر الانتاج .
- استخدام نظرية العمل للقيمة[1] في تثمين السلعة ، و قيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في انتاجها .
- تجانس العمل و الأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري .

استخدمت نظرية التكاليف النسبية كأساس للتجارة الدولية مدة طويلة من الزمن ، ثم بدأت الانتقادات توجه اليها في بداية الحرب العالمية الأولى . و فيما يلي نعرض أهم الانتقادات :

- تعتمد على نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها بكمية العمل المبذولة في انتاجها ، و هذا يعني اهمال مشاركة عناصر الانتاج في تكلفة السلعة .
- تفترض النظرية انعدام نفقات النقل و التعريفة الجمركية ، علما أنهما تحسبان ضمن تكلفة انتاج السلعة ، فاذا كانت هذه النفقات مرتفعة فإنها ستلغي الميزة النسبية التي يتمتع بها البلد المنتج لهذه السلعة مما يؤدي الى وقف عملية التصدير ، لأن تكلفة انتاجها في البلد المصدر تصبح أعلى منها في البلد المستورد .
- تفترض النظرية أن جميع الموارد الاقتصادية في الدولة مستغلة في حالة التوظيف الكامل أي أن الاقتصاد في حالة توازن ، الا أن هذا الفرض غير واقعي ، لأن كينز[2] أثبت أن التوازن في بلد ما يمكن أن يحدث دون مستوى التوظيف الكامل .
- تفترض هذه النظرية أن نفقة الإنتاج للوحدة الواحدة تبقى ثابتة بغض النظر عن الزيادة أو النقصان في حجم الإنتاج، ومن ثم يكون التخصص كاملا، وهذا مخالف لما يجري في المشاريع الإنتاجية التي تخضع بعد حد معين من الإنتاج إلى قانون تزايد النفقات (تناقص الغلة)[3]، وقبل هذا الحد تخضع أيضا إلى قانون تناقص النفقات (تزايد الغلة).

- [1] هذه النظرية تقوم على أساس أن قيمة الشيء تتحدد بمقدار ما يحتويه من عمل أو بمقدار ما يتطلب إنتاجه من عمل.

- 2جون ماينركينز ،اقتصاد ي إنجليزي ولد في1883 ، وتوفي في سنة 1946، أ ستاذ اقتصاد في جامعة كامبردج.

3يشير هذا القانون إلى أن زيادة استخدام عنصر إنتاجي واحد مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج الحدي.

- افتراض النظرية حرية التجارة، فهذا أمر مغاير للواقع لأن معظم الدول تفرض قيود على حركة الصادرات و الواردات مما يقيد حرية التجارة.
- تفترض النظرية سلعتين ودولتين يتم التبادل التجاري بينهما وهذا فرض مبسط وتجريدي يتعارض مع الواقع، حيث أن التبادل يتم بين العديد من الدول و السلع.
- تعتمد نظرية التكاليف النسبية على فروض ساكنة تؤدي إلى تحليلات وتوازنات ساكنة لا تمت إلى الواقع الاقتصادي المتحرك بصلة، كما تفترض أن أذواق المستهلكين متشابهة في الدول المختلفة، وهذا غير صحيح.

وعموما فإن نظرية النفقات النسبية مرتكزة على جانب الإنتاج والعروض، وتحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية، لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي، وهذا ما أكمله فيما بعد جون ستيوارت ميل.

3- نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل[1]:

قام ميل باستكمال النقص في نظرية ريكاردو[2]، اذي ساهم في الإجابة عن التساؤلات السابقة، إذا ألف كتابة "مبادئ الاقتصاد السياسي" في سنة 1848، فاهتم بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبة التي على أساسها مبادلة سلعة أخرى. فكان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية[3]، وفي إبراز أهمية طلب كل طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية أو معدل التبادل الدولي، فبالنسبة لهذه النظرية، الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى هو الذي يحدد معدل التبادل الدولي؛ وطبقا لها فإن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة

1 يعتبر الفيلسوف جون ستيوارت ميل (– –1873 1806 (من أوائل من نادوا بحرية التعبير عن أي رأي مهما كان هذا الرأي غير أخلاقيا فينظر البعض.

[2] سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2001 ،ص70[3]. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز عمرج ، سابق، ص 58.

صادرات وواردات كل دولة متساوية، فهناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، فكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثير من معدل التبادل المحلي لدولة ما، كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح.

كما دعت هذه النظرية إلى محاولة التوسيع في الخارج باسم الكسب الدولي؛ ففي وسع الدولة الصغيرة أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الأخيرة دون أن تؤثر عليه ، نظرا لارتفاع مستوى المعيشة وضخامة طلبها في الدولة الكبيرة.

لكن وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية أيضا للنقد، فقد ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، حيث في وسع الدولة الكبيرة أن تملي شروطها.

كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على تلك النظرية، فما الحل حين يكون التبادل في اتجاه واحد فقط؟ فالسؤال الذي طرحه التقليديون حول أساس التجارة الدولية يجد إجابة في نظرية النفقات النسبية، أما السؤال الثاني المتعلق بنفع التجارة الدولية فتقدم الإجابة عنه نظرية الطلب المتبادل. مع ذلك فإن التفرقة بين العوامل التي تحدد السلع الداخلية في التجارة الدولية، من جانب العرض والعوامل

التي تحدد أثمانها من جانب الطلب تفرقة غير صحيحة، فمن نظام التوازن الشامل نعرف أن كل من العرض والطلب يحددان معا وفي نفس الوقت الكميات المباعة والأثمان السائدة، والصحيح هو أن هذه العوامل مجتمعة تحدد السلع الداخلية في التجارة الدولية ومعدلات التبادل لها.

4 - نظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم[1]:

يرى دافيد هيوم في نظريته للتوازن التلقائي أن المعدن النفيس يتوزع تلقائيا بين الدول دون الحاجة إلى وضع سياسة هادفة أو أي تدخل من جانب الدولة. فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس عن

1فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي وشخصية مهمة في الفلسفة الغربية وتاريخ الاسكتلندي ولد في 1711 توفي 1779 ،تأثر في أفكاره بآدم سميث.

القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار

السلع في البلاد الأخرى، مما يؤدي إلى نقص صادراتها وزيادة وارداتها، وبالتالي ينتهي إلى العجز في الميزان التجاري، ومن تسرب الذهب من الدولة إلى العالم الخارجي بينما يحدث العكس في حالة نقص مالديها من معدن نفيس.

هكذا استطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه، والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي، أن يبين عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية بقصد زيادة حصيلة الدولة من المعدن النفيس.

كتقييم للنظرية الكلاسيكية يمكن أن نقول عنها أنه لتحديد قيمة السلع اعتمد التحليل الكلاسيكي لقوانين النفقات المطلقة والنسبية على نظرية العمل في القيمة أساسا، وردت بالتالي اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا إلى اختلاف كمية العمل المستخدمة في إنتاجها، حيث كانت نظرية العمل في القيمة تفترض وجود عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل، وألغت دور عناصر الإنتاج الأخرى(مثل الأرض، رأس المال، التكنولوجية) في تحديد نفقة الإنتاج، لذلك كانت النتيجة الطبيعية استبعاد نظرية ريكاردو في النفقات النسبية لكثير من العناصر الواقعية في التحليل الاقتصادي، أي عدم القدرة على تقديم تفسير مقبول للتجارة الخارجية.

كما يفترض التحليل الكلاسيكي في التجارة الخارجية أن الإنتاج والتخصص الدولي يخضع في ظروفه لقانون الغلة الثابتة، ويجرف هذا الفرض النظرية إلى تيار البعد عن الواقع والتبسيط في التحليل، وبالتالي عدم المنطقية وقبول النتائج التي توصلت إليها النظرية، ذلك لأن الواقع يوضح إلى أن الإنتاج يخضع في غالب الأحيان لقانون الغلة المتزايدة(النفقة المتناقصة) وبالتالي توجه القدرات الإنتاجية لمشروعات نحو الحجم الأمثل للإنتاج.

هذه النظرية افترضت أن التجارة تقوم بين دولتين فقط وليس بين مجموعة من الدول، كما أنها افترضت أن التعامل يتم بسلعتين وليس مجموعة من السلع، كما أنها افترضت عدم وجود تكاليف لنقل السلعة من دولة إلى أخرى وعدم وجود حوجز جمركية، إضافة إلى أن عوامل الإنتاج تتمتع بحرية انتقال داخل الدولة في حين يصعب الانتقال بالنسبة لهذه العوامل بين الدول؛ كما أضافت أن الإنتاج خاضع لقانون ثبات التكاليف، وأن أذواق المستهلكين في كلا الدولتين

متجانسة. فكل هذه الافتراضات أضعفت من النظرية ولكن ما لا يمكن أن ننفيه هو أنها أساس إيضاح الكيفية التي يتم بها التبادل للسلع بين الدول؛ فلا يمكن أن ننفي أيضا أن النظرية نجحت في شرح أثر التجارة الدولية على رفاهية الدول، فقد أوضحت كيف أن الاختلاف في تكاليف العمل النسبية تحقق فائدة عند قيام التجارة الدولية بين الدول، ولكنها لم توفق في إيضاح السبب في أن التكاليف أقل أو أن العمل أكثر إنتاجية في بلد عن آخر.

المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسيكية:

1- نظرية هكشر[1]-أولين[2]:

خلصت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون النفقات النسبية باختلاف تلك النفقات الذي يدعو إلى قيام التبادل بين الدول، إضافة إلى اتخاذ العمل كعنصر أساسي وحيد للقيمة إلا أنها أهملت الأسباب التي تدعوا إلى اختلاف هذه النفقات بين الدول، أي أنها بهذه الصورة تحدد متى تقوم التجارة الدولية، ولا تفسرها، الشيء الذي عمد إلى توضيحه الاقتصادي السويدي أولين، وإن كان قد اعتمد على أفكار **هكشر**، مما أدى إلى تسمية النظرية بنظرية **هكشر –أولين**.

يرجع ظهور نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية إلى الاقتصاديين السويديين **"إيلي وهكشر"** في كتاب بعنوان **"آثار التجارة الخارجية على التوزيع"** الذي صدر سنة 1919، وإلى تلميذه "برتل أولين" والذي قام بتطوير وتفسير نظرية معلمه من خلال كتابه بعنوان "التجارة الإقليمية والتجارة الدولية الذي أصدره سنة 1933، وذلك بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية.

1اقتصادي ومؤرخ سويدي تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة1907 Uppsala ، يعتبر مؤسس المدرسة السويدية للاقتصاد، من مؤلفاته' :أثر التجارة الخارجية على التوزيع'، عام 1919 ،والذي من خلاله تطرق إلى عرض محتوى نظريته.

[2]سنة 1977 تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد مناصفة مع Meade James ، درس على يد إيلي هكشر بجامعة Lundبستوكهولم. شغل منصب وزير التجارة خلال الفترة 1944-1945

تعتبر أهم فرضيات نظرية تناسب عوامل الإنتاج في أن:

- البلدان تنتجان سلعتين[1].
- حرية التبادل، عدم وجود رسوم جمركية.
- المنافسة الحرة.
- عدم الانتقال الدولي لعوامل الإنتاج.
- الاستخدام التام لعوامل الإنتاج.
- حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد.
- أذواق المستهلكون معطاة.
- التكنولوجيات المتاحة لإنتاج نفس السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد.

على غرار التقليديين الذين يرون أن النفقة تحتسب بالنقود لهذا يجب أن تدور المنافسة على الأسعار، ترجع نظرية **هكشر** أولين إلى أن التجارة الدولية تعود إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج يؤثر على سعر السلع المنتجة سواء كان التبادل في الداخل أو الخارج، لذلك يتخصص البلد بحسب أسعار عوامل الإنتاج، فالتخصص عند أولين ناتج عن الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج، فالتخصص عند أولين ناتج عن الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج بين الدول وليس نتيجة للتفاوت بين النفقات المقارنة.

كما أضافت أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين، فقد تقلل أو تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر، ومن هنا كان تماثل الأذواق في البلدان المختلفة شرط أساسي لهذا النظرية، لكن مما يؤخذ على هذه النظرية:

- اهتمامها بالجانب الكمي وإهمالها للجانب النوعي عند اعتمادها على الندرة والوفرة لعوامل الإنتاج، ونسب مزجها عند عملية الإنتاج، إضافة إلى افتراضها لتجانس عوامل الإنتاج في جميع الدول وهو افتراض غير واقعي.

- [1] .عادل أحمد حشيش، ومحمود يمجد شهاب، مرجع سابق، ص116.

- أهملت هذه النظرية على غرار نظرية ريكاردو انتقال عناصر الإنتاج دوليا، فمع وجود عقبات وقيود على حرية حركة عناصر الإنتاج فإنه لا يمكن تجاهل أثر حركة عنصر العمل ورأس المال بين الدول[1].

لكن السؤال المطروح هو ما مدى صحة هذه النظرية؟ وما هي الاختبارات التي تعرضت لها؟ وما الإصلاحات التي شملتها؟

في هذا المجال يمكن القول أنه كان يعتقد أن هذه النظرية صحيحة غير أن محاولات عديدة جرت لاختبار مدى صحتها. بقي أن نشير إلى أن مساهمة هذين المفكرين ما هو إلا امتداد لنموذج دافيد ريكاردو لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي.

2- لغز ليونتيففاسيلي[2]:

منذ صياغة نظرية **"هكشر أولين"** ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها، ومن أبرز المحاولات تلك التي قام بها**ليونتيف** عام 1953، فقام بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من السلع، الصادرات، والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عامل رأس المال وندرة نسبية في عامل العمل، مقارنة مع دول أخرى.

حسب **"هكشر"** فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تصدر سلعا كثيفة رأس المال، وتستورد سلعا كثيفة العمل، ولاختبار ذلك استعمل **"ليونتيف"** الجدول التالي الذي يبين الاحتياجات من رأس المال العمل، لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من السلع المنافسة للواردات وفق أسعار سنة 1947:

جدول رقم(1-1): الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن السلع المنافسة للواردات (أسعار 1947)

1أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرؤية، للطباعة والنشر، المعمورة، مصر ، 2006 ،ص31.

[2]اقتصادي أمريكي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ، ولد عام 1905 بميونخ بألمانيا، درس الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد وحصل على البكالوريوس في الاقتصاد عام 1924 .تابع دراساته وحصل على درجة الدكتورا ، ه ثم انتقل إلى المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية في نيويورك في عام 1931 ثم إلى وزارة الاقتصاد في جامعة هارفارد في عام 1932 ، أصبح أستاذا للاقتصاد في عام 1946 .بعد نشره لبحثه عن بنية الاقتصاد الأمريكي في فترة (1919 -1929) ،

لما قيمته 1 مليون دولار من / الاحتياجات من	الصادرات	المنافسة السلع للواردات
راس المال (بالدولار بأسعار1947)	2550780	3091339
العمل(بالعامل في السنة)	182313	170004
راس المال لكل عامل (لأقرب ألف دولار)	14ألف دولار	18ألف دولار

المصدر: عادل أحمد حشيش، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 127.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إنتاج ما قيمته 01 مليون دولار من الصادرات الأمريكية خلال سنة 1947 ،يتطلب استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 6,2 لى كمية من العمل تقدر مليون دولار والى كمية من العمل تقدر بحوالي 182 ألف عامل .

أما إنتاج ما قيمته 01 مليون من السلع المنافسة للواردات ، فإنه يتطلب استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي1,3 لى كمية من العمل تقدر مليون دولار اي بحوالي 170 ألف عامل .

من ذلك نجد أن وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل بينما وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات تتطلب ما قيمته 18 ألف دولار من رأس المال لكل عامل .نستخلص من الجدول السابق أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات؛ وهذا ما يدل على أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل بينما السلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال، من هذه الحقيقة استنتج ليونتيف، أن اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في التقسيم الدولي للعمل، يقوم على أساس تخصصها في مجالات الإنتاج كثيفة العمل، لا كثيفة رأس المال، وهذا عكس ما هو شائع، من أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة باقتصاديات بقية دول العالم، يتميز بوفرة نسبية في رأس المال، وندرة نسبية في عنصر العمل فإن العكس هو الصحيح .

بهذا فإن محاولة ليونتيف قد فتحت الباب أمام العديد من الانتقادات التي تتعارض مع الافتراضات التي بينت عليها نظرية وفرة عوامل الإنتاج .وصفوة القول أ ن النظريات الكلاسيكية والنيووكلاسيكية التي حاولت تفسير المزايا النسبية والتجارة الدولية على أساس التكاليف النسبية والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، تميزت بالسكون والثبات مما جعلها بعيدة كل البعد عن الواقع، وعاجزة عن تفسير حقائق العالم الاقتصادية، التي تتميز بالتغير المستمر لذلك ظهرت بعض التوجهات الحديثة التي تعني بذلك في مجال تفسير التجارة الخارجية .

III -المبحث الثالث :سياسة التجارة الخارجية :

المطلب الأول :مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهدافها :

يقصد بسياسة التجارة الخارجية "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة "[1]، وتعرف أيضا أنها "وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية، تثبيت سعر الصرف واقرارالتوازن في ميزان المدفوعات ...الخ ." [2]بطريقة أخرى يمكن القول أنها اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها

التجارية مع الخارج (حرية أم حماية ،) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ قرارات واجراءات تضعها موضع التطبيق .

تختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، فهي في دول النظام الرأسمال ي تختلف عن دول النظام الاشتراكي، كما تختلف من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، كما تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية، وتختلف باختلاف نوعية السياسة التجارية المطبقة(التقييد أو التحرير)،

---

[1]مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 185 .
2عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق، ص12

ونذكر منها:

أ- الأهداف الاقتصادية و تتمثل في:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية و تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني .
- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها .
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج، وحمايته من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة و المساندة لها، إضافة إلى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

ب- الأهداف الاجتماعية و تتمثل في :

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أوالمنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة .

- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة .

ج - الأهداف الاستراتيجية و تتمثل في:

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية .

- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

المطلب الثاني :أنواع سياسة التجارة الخارجية :

نظرا لقيام التجارة الخارجية على قواعد ثابتة وهي التصدير والاستيراد، فإن القواعد والإجراءات منصبة على هاتين القاعدتين، فالدولة قد تعتمد - تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية ولأهداف معينة - إما على فتح أسواقها للمبادلات الدولية مطبقة بذلك قواعد المبادلات الحرة، أو تضييق الخناق على هذه المبادلات وغلق حدودها

مطبقة قواعد حماية التجارة، ومنه نميز سياستين للتجارة الخارجية .

1-2 :سياسة حرية التجارة :

يقوم نظام الحرية الاقتصادية والتجارية على نظريات آدم سميث وأتباعه من الاقتصاديين الكلاسيكيين أو التقليديين أمثال ريكاردو، جون استيوارت ميل، برفعهم شعار « دعه يعمل»، باعتبار الفرد هو المنظم الرئيسي للعملية التجارية، ورفعوا شعار « دعه يمر»، عن طريق التخفيض أو الإلغاء الكلي للتعريفة الجمركية، وتعرف هذه السياسة بأنها السياسة التي تتبعها الدولة أو الحكومة عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص و الوسائل الأخرى، ويستند هذا المذهب إلى العديد من الحجج منها:

- أن التحرير لا يساهم فقط في النمو الاقتصادي و لكنها تعمل على تحقيق السلام والأمن 1في العالم من خلال إحلال المنافسة التجارية بدلا من الصراعات العسكرية [1].
- تطبيق الإجراءات التجارية المقيدة لانتقال السلع مثل الرسوم الجمركية أو غير الجمركية 2سيؤدي إلى نقص الرفاهية الاقتصادية للدولة ، والعكس صحيح في حالة التحرير [2].
- تحرير التجارة الخارجية يجعل السلع و الخدمات أرخص بالنسبة للمستهلكين مما يزيد القدرة الشرائية. الحرية تساعد على الإنتاج الوفير حيث أن الدولة تتمتع بميزة تنافسية في إنتاج سلعة ما يفوق احتياجاتها فتقوم بالمبادلة مع دولة أخرى تحصل منها على السلع التي تحتاجها .
- تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الاستفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المتقدمة .

- الحرية تودي إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع استراتيجية الإشباع من أجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي
- التخصص في الإنتاج: تؤدي الحرية تخصص إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلع المناسبة لظروفها الطبيعية والتاريخية بتكاليف منخفضة وبالتالي يزداد الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم مما يعود بالنفع على كل الدول.[1]
- تخفيض أسعار السلع الدولية: تساهم الحرية في مضاعفة الحجم الكلي للسلع الدولية مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها بحكم الوفرة .
- الحرية تشجع التقدم التكنولوجي حيث أن وجود المنافسة وتحسن النوعية يؤدي إلى التقدم التكنولوجي من أجل البقاء في السوق.

1محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الخارجية بين التأييد و المعارضة، دار الحكمة للنشر، القاهرة، مصر، 2002 ،ص 55

[2]محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 58.

2-2 - سياسة حماية حرية التجارة :

تسمى أيضا بمفهوم سياسة تقييد التجارة الدولية، وقد ظهرت في نفس الوقت الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة حيث أن أنصارها أصبحوا يرون ضرورة تقييد التبادل مع الخارج لا سيما استيراد السلع الأجنبية قصد حماية السلع الوطنية من المنافسة الخارجية .

هذه السياسة تعرف على أنها حماية البلد لمنتجيه المحليين من المنافسة الأجنبية [2]، فتنفذ عن طريق تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات، واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية من المنافسة الأجنبية .

أهم ما تعتمد عليه الدولة في هذه السياسة هو فرض الرسوم الجمركية على الواردات، إضافة إلى وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية .

كما أن لأنصار حرية التجارة حججهم، فإن لأنصار الحماية كذلك حججهم التي نوجزها فيما يلي:

أولا: الحجج الاقتصادية :

- الحماية تؤدي إلى معالجة البطالة: بفعل الحماية التي توفرها الدولة لصناعتها ضد المنافسة الأجنبية التي تهدد بالإفلاس، و بالتالي تسريح العمال .

1نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، مرجع سابق ، ص 36[2]كامل البكري، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر، 2000 ،ص 85

ثانيا: الحجج غير الاقتصادية:

- حماية أمن الدولة.
- المحافظة على الطابع الوطني .
- الحماية تجعل الدول تقيد علاقاتها التجارية مع الخارج حتى تحافظ على تقاليد شعبها الفكرية والاجتماعية، والهوية الوطنية .
- **الاستقلالية:** تساهم الحماية في استقلال الاقتصاد الوطني، فمثلا في حال حدوث أزمات لا تجد الدولة نفسها متأثرة بالاقتصاد العالمي[1]

3-2 - العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية:

تتأثر سياسات التجارة الخارجية بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها وهي:

أ - مستوى التنمية الاقتصادية :

يعد مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة ، فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية [1]، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور

الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة الخارجية تتسم بمرونة عالية نظرا لتوصله إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

ب الأوضاع الاقتصادية السائدة:

تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي.:

1- **على مستوى الاقتصاد المحلي:**

إن ارتفاع الصناعة المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطية والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية. إضافة إلى أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما في مختلف المنتجات عند تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل

---

[3] .عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 202.

انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق. أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود والبطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.

2- على المستوى الدولي: إن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات من جهة، وضغط استهلاكها المحلي من جهة أخرى.

2-4- معايير تقييم سياسة التجارة الخارجية :

نقدم جملة من المعايير التي يراها أهل الاقتصاد كفيلة بالحكم على مدى نجاعة السياسة التجارية المتبعة وهي :

أ - مدى فاعلية السياسة المتبعة:

من خلال مقارنة التكلفة والعائد لكل من سياسة تدعيم صناعات التصدير أو صناعات الإحلال محل الواردات في الكفاية في استخدام الموارد، يكون الحكم ممكنا على مدى فاعلية السياسة المتبعة.

ب - مدى مساهمة السياسة المتبعة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل:

إن من المعايير الهامة لتقييم أية سياسة للتجارة الخارجية هو مدى تأثيره على توزيع الدخول فإتباع سياسة لحماية المنتجات الوطنية مثلا، ينشأ عنها إعادة توزيع الدخول لصالح فئة المنتجين الوطنيين على حساب مجموع المستهلكين .

ج - مدى تأثير السياسة المتبعة على النمو الاقتصادي :

إتباع سياسة من شأنها ترشيد استهلاك العديد من السلع المستوردة، سوف يؤثر على الميل الحدي للاستيراد، فيؤثر على فاعلية السياسة النقدية والمالية المطبقة تبعا لأثر المضاعف، مما يسهم في الإسراع بمعدلات التنمية .

1مثل الجزائر والتي انتهجت في مرحلة معينة نمط معين من أنماط التنمية الاقتصادية في فترة السبعينات، و ينطبق الأمر هنا على الاقتصاديات النامية

خاتمة الفصل

من خلال عرضنا لتطور النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية، رأينا أن مضمون نظرية التجارة الخارجية في صيغتها القديمة والحديثة هو أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتفوق في إنتاجها، وتميل إلى استيراد السلع التي تمتاز الدول الأخرى في إنتاجها نسبيا كما رأينا كذلك أن نفقات النقل وقانون تناقص الغلة يعملان على تحديد التبادل الخارجي؛ إضافة إلى أن اختلاف نسب عوامل الإنتاج كثيرا ما يؤدي إلى تخصص الأقاليم في إنتاج سلعة بالرغم من عدم توافر العوامل الأخرى .يفترض في نظرية التجارة الخارجية، سريان مبادئ المنافسة الحرة، إلا أننا نعلم استحالة ذلك في الحياة الاقتصادية ، فظروف الإنتاج

تسودها مبادئ الاحتكار، ومبادئ المنافسة بل تخضع أغلب فروع الإنتاجية للمنافسة الاحتكارية، وفي ظل هذه الأنظمة تتغير ظروف التصدير والاستيراد .كما تطرقنا لسياسات التجارة بنوعيها الحمائية وسياسات التقييد وحجج أنصار كل من السياستين والأهداف المتوخاة من كل سياسة، إذ تبين لنا أن السياسة التجارية إنما تعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي المعتمدة في هذه الدولة ، كما أن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق مستوى أعلى من التشغيل، تحقيق الأمن الغذائي...إلخ، لا يأتي إلا بالتكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية بصفة عامة وبينها وبين السياسة التجارية بصفة خاصة.

الفصل الثاني: التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الدول النامية

المقدمة:

إن نظرية التجارة الدولية تعتمد على التحليل الستاتيكي كما رأينا ذلك مع النظريات المختلفة التي وضعها الكلاسيك و النيوكلاسيك أي توزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات المختلفة للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الإشباع و يترتب على ذلك اعتبار هذه الموارد معطاة و من ثم فإن المشكلة التي تواجه الدول هي كيفية توزيعها بأن تتخصص كل دولة في المنتوجات التي تصلح لها .[1]

و التجارة الدولية من المعالم الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة و من ثم أصبح التخصص أمرا ضروريا لزيادة الكفاية الإنتاجية لأنها تعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، ومعامل الاستثمار في هذه الدول معطل لا يقوم بالدور المنوط به.

فعلى الدول النامية أن تسطر برامج التصنيع وتأخذ بأساليب إنتاجية حديثة،ولن يتأتى لها ذلك إلا بواسطة الواردات من السلع الاستثمارية و من السلع الوسطية وليس بالاعتماد على الواردات الموجهة للاستهلاك المباشر.

و سوف نحاول أن نكشف عن الاستراتيجيات التنموية التي تبنتها البلدان النامية و عن النتائج التي أسفرت عنها و ذلك من خلال المحاور التالية:

التجارة الخارجية و استراتيجية التنمية .

الصادرات و محددات تطورها في الدول النامية .

دور الدول النامية في مجال التجارة الخارجية و المشاكل التي تعاني منها.

المنظمة العالمية للتجارة و علاقتها بالدول النامية .

1- عادل أحمد حشيش و الآخرون : أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998 ص 310

I- المبحث الأول : التجارة الخارجية و استراتيجيات التنمية.

تمهيد :

يوجد معامل ارتباط واضح في الدول النامية بين القدرة التصديرية و بين معدل تكوين رأس المال الثابت و بالتالي معدل الاستثمار و النمو الاقتصادي.

إذ نجد أن المكون الرئيسي للدخل القومي في هذه البلدان هي الصادرات من المواد الأولية و الزراعية فكلما ارتفعت نسبة الصادرات كلما ارتفعت نسبة الاستثمار و بالتالي معدل الانتعاش و النمو الاقتصادي.

فنظرية التنمية الاقتصادية عكس نظرية التجارة الخارجية تعتمد على التحليل الديناميكي و تهتم بكيفية زيادة الموارد في العملية الإنتاجية عبر مرور الزمن و هذه هي الغاية المنشودة من قبل كافة الدول و سوف نتناول في هذا المبحث استراتيجية التنمية في اقتصاد تصديري و في اقتصاد حساس للواردات .

المطلب الأول : استراتيجية التنمية في اقتصاد تصديري .

- يتمتع الاقتصاد التصديري بقدر كبير نسبيا من حرية اختيار نمط الاستثمار و الذي يقوم على الواردات من السلع الرأسمالية ، وذلك بافتراض أن الطلب على الصادرات التقليدية مرنا لوقت طويل ، و يؤدي الاستخدام الصحيح للطاقة الاستيرادية إلى التخفيف من حدة الاختناقات التي تؤدي إلى الحد من مستوى الاستثمار.[1]
- إن استراتيجية اقتصاد تصديري تهدف إلى إنتاج بدائل الواردات بتوفير مدا خيل العملة الأجنبية التي تساعد على استيراد السلع الصناعية لإقامة مشاريع اقتصادية و لكن لا نجد لهذا تطبيقا لواقع اقتصاديات الدول النامية ، و إنما مدا خيلها من الصادرات تذهب لاستيراد السلع الاستهلاكية دون استغلال أمثل لمدا خيل الصادرات .

وفي هذه الحالة يمكن إزاء هذا الوضع إتباع سياسة اقتصادية ملائمة إذا أمكن تطبيقها فعلا، فالصادرات المرنة تتيح الفرصة لبداية عمليات تنمية اقتصادية سريعة تهدف إلى تحقيق بناء اقتصادي أكثر توازنا للدولة ،إلا أن ذلك يعتمد على طبيعة المتغيرات الاجتماعية اللازمة لتحقيق هذا الهدف أهمها تلك التي تؤدي إلى سد الثغرة بين قطاع 4التصدير و بقية قطاعات الاقتصاد القومي و زيادة الإنتاج الزراعي و بداية عملية التصنيع التي تهدف إلى الحد من واردات السلع التي يمكن إنتاجها بسهولة نسبية، أو التي لا يتوافر لإنتاجها ظروفا مواتية بالذات في الدولة بميزة نسبية، و يترتب على ذلك حدوث تغير ملموس في النمط السلعي، للواردات بينما يظل نمط الصادرات دون تغيير من الناحية العملية و ذلك خلال المرحلة الأولى من التنمية على الأقل.[1]

المطلب الثاني : استراتيجية التنمية في الاقتصاد حساس للواردات .

تهدف هذه الاستراتيجية إلى التوسع في حركة التجارة الخارجية مع ضمان نمو مرتفع لمعدل الدخل القومي بالنسبة لمعدل نمو الواردات و تحقيق أقصى حد ممكن من الطاقة الاستيرادية مع استخدامها على أفضل وجه مريح و معقول، ومن جهة أخرى كيفية تحقيق أقصى معدل للنمو في ظل طاقة استيراد معينة، و الطريقة الوحيدة للتوسع في ظل الطاقة الاستيرادية هي العمل على زيادة الصادرات التي يمكن تحقيقها بواسطة الصادرات التقليدية أو بالتوسع في مبيعات المنتجات الجديدة .[2]

و على الدول النامية أن تسعى إلى رفع معدلات التبادل فيما بينها بخلق تكتلات إقليمية و التعامل مع التكتلات الأخرى و المنظمات العالمية لكي تستفيد من التسهيلات الممنوحة في خضم هذه التكتلات و المنظمات .

[1]- محمد عبد المنعم عفر ، أحمد فريد مصطفى : الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة،1999 ص 133.

[2]- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى : نفس المرجع السابق ، ص 133- 134- 139.

II- المبحث الثاني: الصادرات و محددات تطورها في الدول النامية.

تمهيد :

إن الصادرات في الدول النامية هي الممولات الرئيسي لعمليات التنمية الاقتصادية و الاهتمام لتنميتها أصبح من أولويات الانشغالات لخطط التنمية في هذه البلدان و صادرات الدول النامية موجهة لأسواق الدول المتقدمة مما يجعلها مرتبطة بها و سوف نستعرض في هذا المبحث النقاط التالية :

- هيكل الصادرات في الدول النامية.
- محددات تطور حجم و هيكل صادرات الدول النامية.

المطلبالأول: هيكل الصادرات في الدول النامية

إن تطور المبادلات التجارية الدولية لا يمكن فصله عن طبيعة التخصص، و التقسيم الدولي للعمل الذي تابع التطور الرأسمالي و يمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:[1]

1- مراحل تطور هيكل الصادرات الدول النامية :

* **المرحلة الأولى** : و فيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في الصناعات التحويلية مقابل تخصص الدول النامية في المواد الأولية كالزراعة و الصناعة الاستخراجية .

* **المرحلة الثانية** : و فيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في إنتاج السلع الإنتاجية و الرأسمالية و كان نصيب بعض الدول النامية التي كانت تسعى نحو النمو الصناعي أن تخصصت في السلع الاستهلاكية و ذلك في عهد الخمسينات و الستينات و اتجاه بعض الدول النامية إلى إقامة سياسة إحلال الواردات مثل مصر ، الباكستان ،الهند ، البرازيل ، الأرجنتين .

* **المرحلة الثالثة** : و فيها تخصصت الدول الرأسمالية المتقدمة في الصناعات ذات التطور العلمي و التكنولوجي العالي مقابل تخصص بعض البلدان النامية في الصناعات ذات المستوى الأدنى نسبيا من التطور العلمي و التكنولوجي، وهي تكنولوجيا تقليدية كالمنسوجات أو بعض الصناعات المكملة لتلك السائدة في الدول الرأسمالية المتقدمة ، و بدأت المرحلة الثالثة في عهد السبعينات.

2 -**مكونات هيكل الصادرات الدول النامية:**

هيكل صادرات الدول النامية يتكون أساسا من المواد الأولية الاستخراجية كانت أو زراعية إضافة إلى نسبة ضئيلة من المواد المصنعة و نصف المصنعة .

أ- صادرات السلع المصنعة و نصفالمصنعة:

إن الدول النامية شهدت في الفترة الأخيرة تطورا في قطاع الصناعة إلا أن نصيبها من صادرات العالم للسلع الصناعية يبقى ضئيلا إذا ما قورن بحجم الصادرات من هذا النوع للدول المتقدمة.

و كل الإحصائيات و الأرقام متعلقة بطبيعة التخصص حسب المناطق الجغرافية و طبيعة الإنتاج و تركيبته تؤكد ذلك و هذا ما يوضحه الجدول

الجدول رقم : 04

التجارة العالمية في سنة 1984 لأكبر مناطق العالم في المنتوجات الصناعية

الوحدة: مليار$

التجارة الخارجية	الصادرات§	الواردات§	الصادرات%	الواردات%
الدول المتقدمة	893	762	78,1	66,7
الدول النامية	146	272	12,8	23,8
الدول ذات الاقتصاد المخطط	104	109	9,1	9,5
المجموع	1143	1143	100	100

الصدر: الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية ،1986،ص 170.

المعادن المشكلة تتصدر صادرات الدول النامية من السلع المصنعة و يلي ذلك المنسوجات ثم الكيمياويات . كما أن غالبية السلع المصنعة هي سلع زراعية (الطماطم المعلبة ، مربى،...الخ) تكون على حساب صادرات المواد الأولية الزراعية قيمتها يجب أن تعود بتكلفة إنتاجها بما في ذلك قيمة الآلات الإنتاجية المستوردة ، و سلع ذات مهارة فنية عالية تتطلب إنفاقا على اليد العاملة (تخصص بعض دول المشرق في إنتاج الزرابي و الألبسة التقليدية) .

غير أن تصدير هذه السلع في الدول النامية لا يحقق لها العائد المهم من العملات الأجنبية مقارنة مع النفقات لارتباطه بالقطاع الأجنبي من تكلفة استيراد آلات الإنتاج و اليد العاملة التي تؤهل في الخارج بالعملة الأجنبية (تكوين الإطارات).

ب- صادرات المنتجات الأولية:

و هي صادرات السلع الاستخراجية و السلع الزراعية

- السلع الاستخراجية و أهمها البترول و الغاز الطبيعي و بعض المعادن
- السلع الزراعية و تتمثل في المواد الغذائية، مواد الخامة الزراعية (البن،الشاي، الكاكاو).

يشكل البترول النسبة المرتفعة من صادرات أغلب الدول النامية و هو موجه لاستهلاك الدول المتقدمة.

تجدر الإشارة إلى أن التقدم التكنولوجي أدى إلى نقص في بعض حجم الصادرات من المواد الأولية و الجدول التالي يوضح حصة إنتاج المواد الأولية للدول النامية.

الجدول رقم: 05

التجارة العالمية في سنة 1984 بالنسبة للمواد الأولية .

الوحدة: مليار $

التجارة الخارجية	الصادرات§	الواردات§	الصادرات%	الواردات%
الدول المتقدمة	319	506	43,6	69,1
الدول النامية	316	151	43,2	20,6
الدول ذات الاقتصاد المخطط	96	75	13,1	10,3
المجموع	732	732	100	100

المصدر:الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية GATT،ص17

المطلب الثاني : محددات تطور حجم و هيكل صادرات الدول النامية

تكون المحددات خارجية و داخلية :

1 - المحددات الخارجية :تتمثل فيما يلي [1]

أ- **الهيكل الاقتصادي لهذه الدول :**

يعتبر الهيكل الاقتصادي للدول النامية من أهم المحددات الداخلية المؤثرة في حجم و هيكل صادرات الدول النامية و أدى تواجد الاستعمار في هذه الدول إلى استغلال مواردها و ذلك لتوفير مواد الخام اللازمة لصناعات البلاد المتقدمة .

كذلك أتخذ الاستعمار من هذه البلاد التي تحت سيطرته أسواقا رائجة للمنتجات الصناعية، ولذلك لم يشجع التنمية الصناعية في هذه الدول و أدى ذلك إلى تخلف الهيكل الاقتصادي للدول النامية حيث اتسم بسيطرة إنتاج المواد الأولية. [2]

ب- **دوال الإنتاج** :

ذكرنا أن صادرات الدول النامية تتمثل في القطاع الاستخراجية و المنتجات الزراعية و لذلك نرى أن مستوى الإنتاج يتأثر بالظروف الطبيعية فيما يخص الإنتاج الزراعي و المر دودية مرتبطة خاصة بهذه الظروف عكس الإنتاج الصناعي .

ت- **الضغوطالسكانية:**

إن أكثر الدول النامية تتميز بانفجار سكاني و لذلك انحصرت معظم اقتصاداتها في قطاعات إنتاجية لسد حاجياتها الداخلية و لا يوجه نحو التصدير إلا الشيء القليل لكي يغطي به نفقات الواردات من السلع الصناعية و الغذائية .

ث- **معدل نمط الاستثمار**:

تركز الدول النامية على تنمية صادراتها على حساب القطاعات الأخرى ، و التخطيط الأمثل لهذه الاستثمارات هو الذي يعتمد على دراسة أثرها على تنمية الصادرات و الحد من الواردات للقضاء على عجز ميزان المدفوعات

1- أحمد باشي :نفس المرجع المذكور سابقا،ص191.

2 – محمد عبد المنعم عفر / أحمد فريد مصطفى : نفس المرجع السابق، ص 106-111.

[3] – محمد حافظ عبدو الرهوان / أحمد جامع : العلاقات الاقتصادية الدولية، شركة مطابع الطويجي التجارية،1997، ص299.

2 -المحددات الخارجية و تتمثل فيما يلي :

أ. **تطور طلب البلاد المتقدمة :**

عرفت السياسة الإنتاجية للدول المتقدمة تغييرات مختلفة مما أدى إلى التأثير على صادرات الدول النامية .

فبظهور الثورة الصناعية كان الطلب على المواد الأولية مرتفعا مما أدى إلى ارتفاع حجم الصادرات في هذه الدول ، أما بالنسبة للوقت الحاضر اختلف الأمر حيث أن قيام تكتلات اقتصادية بين الدول المتقدمة أدى إلى حصر التبادل أكثر فيما بينها كالاتحاد الأوربي للتجارة الحرة و الكوميكون الذي فرض نظما احتكارية على صادرات الدول النامية .

ب. **اتجاهات شروط التبادل الدولي و أثرها :**

أثارت فكرة تدهور معدل التبادل الدولي خلافا نظريا بين رجال الاقتصاد فهنالك فريق يؤكد اتجاه معدل التبادل منذ فترة طويلة في غير صالح الدول التي تعتمد اقتصاداتها على الإنتاج الأولي و يعتبرون ذلك أحد العتبات الأساسية في عملية التنمية .

و يرجع هؤلاء هذا التدهور في معدل التبادل إلى عوامل كاملة في جانبي العرض و الطلب و يعتبر التقدم التكنولوجي في نظرهم أحد العوامل الهامة التي تكمن وراء هذا التدهور حيث يؤدي إلى استفادة الدول المتقدمة المستهلكة للمواد الأولية و كمنتجة للسلع الصناعية بينما تخسر الدول النامية كمنتجة للمواد الأولية و كمستهلكة للسلع الصناعية .[1]

[1]-محمد عبد المنعم عفر /أحمد فريد مصطفى: نفس المرجع السابق ص 124

III-المبحث الثالث : دور الدول النامية في مجال التجارة الخارجية و المشاكل التي تعاني منها.

تمهيد :

إن الدول المتقدمة لم تترك الفرصة للدول النامية لتغيير طبيعة تخصصها عبر كل مراحل التقسيم الدولي للعمل ، بينما كانت هذه الدول أي المتقدمة تتنافس فيما بينها على استخدام التكنولوجيات الحديثة من أجل تحسين و تطوير الإنتاج مما زاد من تكاملها و الانتفاع بمزايا تخصصها عبر كل مراحل تطورها في حين ارتفعت الهوة التكنولوجية بينها و بين الدول النامية التي أصبحت تتخبط في مشاكل عديدة .

سوف نتطرق لها و نحاول الكشف عن وضعية الدول النامية بين دولالعالم.

المطلبالأول: دور الدول النامية ووضعيتها في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية.

تتسم اقتصاديات الدول النامية بالتبعية لاقتصاديات الدول المتقدمة لأن هذه الأخيرة هي التي تطلب المواد الخام لسد حاجياتها ، فكما رأينا أن معظم الدول النامية تعتمد على مدا خيلها من الصادرات للمواد الأولية سواء كانت استخراجية (النفط ، الغاز) أو زراعية (القطن،البن، السكر...الخ)

يتناقص النصيب النسبي للدول النامية من الصادرات ما عدا البترول ، فالتقدم التكنولوجي أدى إلى اختراع مواد مصنعة و اكتشافات تحقق وفرة في استخدام المواد الأولية عن ذي قبل كما أن سوق النفط يتأثر بالأزمات السياسية فقراراته سياسية أكثر منها اقتصادية، فحرب الخليج و ما أسفرت عليه من تقلبات مفاجئة في أسعار البترول خير دليل على ذلك .

نلاحظ في السنوات الأخيرة تدهورا في التجارة الخارجية أثر سلبا على اقتصاديات الدول النامية نتيجة لاندماجها في السوق العالمية و تخصصها في إنتاج سلعة أو سلعتين مع إهمال باقي القطاعات و التركيز فقط على قطاع التصدير للسلع الاستخراجية و القطاعات المتعلقة به مما أدى إلى تخلف واضح في قطاع الخدمات و الصناعات، فحدثت ازدواجية في الاقتصاد الوطني للدول النامية : قطاع متقدم و يتمثل في قطاع الصادرات و القطاعات التابعة له ، و قطاع متخلف و هو قطاع الخدمات و الصناعات .

يتسم الوضع المشترك بين جميع الدول النامية في وجود عوائق تعرقل نموها وهي عديدة و متنوعة، و لكن هذه العراقيل ليست مشتركة بين جميع الدول و من بينها ، نقص الموارد الطبيعية و نقص الدخل و ضعف مستوى الادخار و انخفاض مستوى التبادل التجاري و ضعف البرامج التنموية ، التخلف التكنولوجي ، الانفجار الديمغرافي و هذه معظم المشاكل التي سنتطرق لها في المطلب الموالي بدقة و تفصيل .

المطلبالثاني: مشاكل التجارة الخارجية للدول النامية.

وهي مشاكل مختلفة و متنوعة أغلبها مشتركة لتشابه خصائص الدول النامية و اشتراكها في معظم الصفات التي جمعتها في مجموعة واحدة و أخرى مختلفة تخص بلد دون غيره، مرتبطة بنظامه الداخلي و بجغرافيته و غيرها من الخصائص الداخلية.

و من بين هذه المشاكل :

- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة .
- تركيز النمو في قطاع التصدير و هو القطاع الاستخراجية و الزراعي .
- حجم الصادرات من المواد الأولية أقل من سعر الواردات من السلع الصناعية.
- التقدم الفني لإنتاج السلع الزراعية أقل من التقدم الفني لإنتاج السلع الصناعية .
- بعض الدول المتقدمة تفرض قيودا على استيراد المواد الأولية حماية لبعض قطاعاتها و هذه القيود كثيرا ما تواجه صادرات الدول النامية.
- معدلات التبادل للمواد الأولية، عرفت عدة أزمات لأنها تتأثر بالتقلبات السياسية فخلال فترة التضخم العالمي عرفت أسعار المواد الأولية انخفاضا خاصة فيما يخص النفط .
- انهيارحجم السلع الأساسية يرجع إلى تباطؤ الطلب العالمي و الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة و ارتفاع قيمة الدولار يؤثر على أسعار السلع الأساسية .
- تبذل الدول النامية جهودا من أجل تصدير السلع الأساسية لزيادة حجم صادراتها ما عدا البترول كي تتغلب على عجز موازين المدفوعات .
- النقص المستمر في القيمة النسبية للصادرات ، فنصيب الدول النامية من الصادرات باستثناء البترول يتناقص باستمرار نظرا للتقدم التكنولوجي الذي أدى إلى تحقيق وفورات في استخدام المواد الأولية لإنتاج كميات مماثلة بطاقات أقل .
- اختلال هيكل الصادرات نتيجة عدم التوازن في الهيكل الإنتاجي.
- زيادة الطلب على اليد العاملة في القطاع الزراعي و الاستخراجية مما أدى إلى تحسين الدخل الفردي لهذه الفئة و بالتالي ظروفهم المعيشية ، فارتفع معدل النمو الديمغرافي على المدى القصير ، أما على المدى الطويل أدى إلى ظهور البطالة .
- تحسين مستوى المعيشة لعمال القطاعات الاستخراجية أدى بهم إلى تقليد مستوى المعيشة للأوربيين مما أدى إلى ارتفاع الإنفاق و نقص الادخار و الاستثمار وبالتالي انخفاضمعدل تراكم رأس المال.

IV-المبحث الرابع : المنظمة العالمية للتجارة و أثرها على اقتصاديات الدول النامية.

اتفقت الدول الكبرى على إنشاء منظمة تجارية دولية تحول دون الممارسات التجارية الخاطئة التي أدت إلى الإضرار باقتصاديات هذه الدول خاصة إبان الحرب العالمية الثانية و ما أسفرت عليه من خراب في المجال

الاقتصادي ، وبدأت اتفاقية الجات الدولية اجتماعاتها في العاصمة الكوبية في نوفمبر 1944 حتى حان موعد ميثاق هافانا حيث تم الإعلان عنها و دخلت حيز التنفيذ .

و سوف نحاول التعريف بهذه الاتفاقية و كيف تم الانتقال إلى المنظمة العالمية للتجارة مع التعرض إلى العلاقة بين هذه المنظمة و الدول النامية .

المطلب الأول : الانتقال من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية إلى المنظمة العالمية للتجارة

1- الجات أهدافها وجولاتها:

الجات هي اختصار لما يسمى بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (GENERAL AGREMENT OF TARIFS AND TRADE)وهي معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا و التزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها والتي تعرف اصطلاحا بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية و في إطار القواعد المنبثقة من فلسفة حرية التجارة الخارجية.[1]

أبرمت الاتفاقية في 30 أكتوبر 1947 و دخلت حيز التنفيذ في 1جانفي1948 كان عدد الأطراف الموقعة آنذاك 23 دولة ثم انضمت إليها بلدان كثيرة حتى بلغت في نهاية 1994 إلى 127 دولة تغطي تجارتها نحو90 % من التجارة الدولية إضافة إلى عدد آخر من الدول التي تطبق قواعد الجات بحكم الأمر الواقع دون الانضمام الرسمي إليها .[2]

1- عادل أحمد حشيش و الآخرون :نفس المرجع السابق، 1998 ،ص252

2- التقرير الاقتصادي العربي لسنة1994، اتحاد الغرف التجارية العربية، ص 125

أ- أهداف الجات :

تشكل الجات إطارا قانونيا لتسيير العلاقات التجارية الدولية.

- الهدف الرئيسي لها هو التخفيف المتواصل من الرسوم الجمركية للدول الأعضاء .
- العمل على تحسين مستوى المعيشة للدول المتعاقدة السعي لتحقيق مستويات التوظيف الكامل فيها .
- الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية .
- التوسع في الإنتاج و التبادل التجاري للسلع و البضائع .
- الارتفاع بمستوى الدخل القومي الحقيقي و تنشيط الطلب الفعال .
- تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات في العالم.
- سهولة الوصول إلى مصادر المواد الأولية و إلى الأسواق الخارجية .

ولتحقيق هذه الأهداف تضمنت الجات قواعد عامة منها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية [1] الذي يلتزم بموجبه كل عضو بمعاملة المنتجات المستوردة من مختلف الشركاء التجاريين على قدم المساواة، و كذلك فرض حضر على القيود الكمية [2] و مبدأ منح المعاملة الوطنية للسلع المستوردة القاضي بإخضاعها فور دخولها الحدود الوطنية لنفس شروط المنافسة التي تخضع لها السلع المنتجة محليا.[3]

و يجوز طلب استثناءات من هذه الإستلزامات بموجب شروط معينة ، كأن يكون الغرض منها إنشاء مناطق تجارية حرة أو اتحادات جمركية أو حماية ميزان المدفوعات [4] أو لأسباب تتعلق بالصحة و السلامة ، أو لدواعي الأمن القومي ،كما تضمنت الاتفاقية قواعد لحل المنازعات و الخلافات التجارية ما بين الدول الأعضاء.[5]

[1] – المادة 1 من الاتفاقية.

[2] – المادة 11 من الاتفاقية .

[3] – المادة 3 من الاتفاقية .

[4] – المادة 18 من الاتفاقية

[5] – التقرير الاقتصادي العربي لسنة 1994،نفس المرجع السابق،ص125

ب- جولات الجات :

خلال فترة من 1948-1962 تم عقد خمسة جولات المفاوضات كان من أهمها جولة جنيف والتي عقدت في عام 1948 وكانت ناجحة مقارنة بالجولات الرابعة التي تلتها حيث تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية على عدد من السلع الداخلة في التجارة.

أما الجولات الثلاثة التي تم عقدها من فترة 1962-1994 المتمثلة في كل من جولة كنيدي ، جولة طوكيو وجولة الأوروغواي احتلت مكانة هامة على غيرها من الجولات في طول الفترة الزمنية التي استغرقتها المفاوضات، وبالتالي في الصعوبات التي واجهتها من ناحية، ونتائجها وأهمية الموضوعات التي تناولتها من ناحية أخرى.[1]

- **الجولة الأولى**:

عقدت في جنيف عام 1947 عدد المشاركين من الدول الأعضاء 23 بلدا تم فيها تخفيض 45 ألف تعريفة جمركية تشمل السلع التي قيمتها 10 مليار دولار.

- **الجولةالثانية:**

عقدت في أنسي بفرنسا عام 1949 شارك فيها 13 بلدا من الدول الأعضاء اتفق من خلالها على تخفيض 5 آلاف تعريفة جمركية على السلع الصناعية.

- **الجولةالثالثة**:

عقدت في توركاي إنجلترا عام 1950-1951 بمشاركة38 عضوا و تم تخفيض من خلالها 7800تعريفة جمركية من التعريفات الموضوعة في 1947.

- **الجولةالرابعة**:

عقدت في جنيف في 1956 بمشاركة 26 عضوا تم فيها تخفيض التعريفة الجمركية للسلع التي تبلغ قيمتها 2,5 مليار دولار.

- **الجولةالخامسة**:

جولة ديلون عقدت في جنيف عام 1960 بمشاركة 26 عضوا تم من خلالها تخفيض 4400 تعريفة جمركية لسلع صناعية تبلغ قيمتها 4,9 مليار دولار أمريكي .

أما الجولات الثلاثة الأخيرة ، فكانت من أطول و أهم الجولات مقارنة بسابقاتها نظرا للنتائج التي توصل إليها المشاركين فتتمثل هذه الجولات في:

[1]– عادل أحمد حشيش/ أسامة محمد الفولي/ مجدي محمود شهاب: مرجع سابق الذكر،ص263.

الجولة السادسة: جولة كنيدي -(1964-1967) :

عقدت في جنيف ، شاركت فيها62 دولة يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الجولة في مكافحة الإغراق وقد تم الاتفاق من خلالها على تخفيض يقدر بحوالي 35% في مقدار التعريفة الجمركية، وقد غطت هذه التخفيضات أكثر من 64% من السلع المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة.

غير أن هذه الجولة فشلت في تحقيق تخفيضات على القيود الجمركية للمنتجات الزراعية التي تصدرها الدول النامية، كذلك لم تتعرض للقيود غير الجمركية مثل القيود الكمية.

الجولة السابعة: جولة طوكيو (1973-1979) :

بلغ عدد المشاركين فيها 102 عضوا ، عقدت في طوكيو من سبتمبر 1973 إلى نوفمبر 1979 و بلغ عدد المشاركين فيها 102 عضوا ، أهم ما ركز عليه المشاركون في هذه الجولة هو خفض القيود غير الجمركية على السلع المصنعة التي أخذت في الارتفاع بعد خفض الرسوم الجمركية على هذه المنتجات في مفاوضات جولة كنيدي، كما تم التطرق إلى عدة مواضيع في إطار الاتفاقيات المختلفة مثل :[(1)]

- الدعم وإجراءات الرد على دعم الصادرات.
- الحواجز الفنية على التجارة.
- الإلزام الحكومي المعوق للاستيراد.
- أسلوب تقييم الرسوم الجمركية.
- إجراءات مكافحة الإغراق .

وقد توصلت هذه الجولة إلى تحقيق النتائج التالية:

1- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة إلى الثلث خلال فترة تنفيذ تمتد إلى ثمانية سنوات.

2- المعاملة التفضيلية للدول النامية التي تصدر السلع المصنعة على ألا تلتزم الدول

النامية بالمعاملة بالمثل للدول المتقدمة.

3- لم يتم الاتفاق على إجراء أي تخفيضات على القيود المفروضة على الصادرات الزراعية التي تهم الدول النامية.

الجولة الثامنة: جولة الأوروغواي (1986-1993)

بدأت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية في 30 سبتمبر 1986 أثناء الاجتماع الوزاري الذي عقد في بونتادلاستيه(PUNTA DEL ESTA) في أوروغواي، وشارك فيها 121 دولة .

[1]محمود يونس : الاقتصاد الدولي ، دار الفهرسة ،1999،ص 400.

واختتمت جولة أوروغواي في 15 ديسمبر 1993، أي بعد سبعة أعوام ونصف عام من المفاوضات الشاقة والمتشعبة.

وبذلك تعد أهم وأطول الجولات التي عرفتها مفاوضات الجات، وأكثر شمولا وأبعدها أثرا، وتم التوقيع على وثيقة الاتفاق النهائي الشامل لنتائج جولة أوروغواي في 15أبريل في مدينة مراكش بالمغرب.

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الجولة :(1)

- تخفيض الدعم المقدم للمنتجات الزراعية بنسبة 21% على مدار 6 سنوات وتخفيض الدعم الحكومي من البحوث الصناعية بنسبة 50% من تكلفة الأبحاث.

- يحق لكل دولة عضو في الجات اتخاذ إجراءات تقييديه لوارداتها إذا واجهت نمو حاد ومفاجئ في الواردات من أحد السلع لما يضر الصناعة الوطنية التي تنتج بديلا لها سواء كانت تلك القيود في صورة رسوم جمركية أو قيود كمية كذلك يحق لكل دولة عضو فرض القيود لأسباب صحية مثل منع الواردات من المنتجات التي يتم استخدام الهرمونات في إنتاجها أو التي يتم التدخل في تكوينها من خلال الهندسة الوراثية.

- تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية من47% إلى 3% وزيادة نسبة السلع المعفاة تماما من الجمارك من 20%إلى 45% كذلك تمت الموافقة على إلغاء الرسوم الجمركية على بعض السلع من الأدوية،معدات البناء...الخ.

- إلغاء نظام الحصص- الكمية على الواردات من السلع الزراعية والمنسوجات ويتم إحلالها بصورة تدريجية على مدى عشر سنوات وبالنسبة للرسوم الجمركية التي تفرضها الدول المتقدمة على وارداتها الزراعية فيتم تخفيضها بنسبة36% بينما تخفيض الرسوم
الجمركية للدول النامية بنسبة 24% فقط أما الرسوم الجمركية على المنسوجات فيتم تخفيضها بنسبة25%.

- بالنسبة لحماية حقوق الملكية فقد تم الاتفاق على منح20 سنة حماية لبراءة الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع، وعشر سنوات فقط للدول النامية لحماية المستحضرات الطبية.

---

[1] د. محمد سيد عابد: مصدر سبق ذكره،ص493.

- في مجال الخدمات فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في التوصل إلى اتفاق يتيح لها دخول الأسواق اليابانية والكورية والعديد من الدول النامية في مجال البنوك والشركات المالية وكذلك لم تستطيع إقناع فرنسا والاتحاد الأوروبي برفع القيود.

- في مجال الاستثمارات المرتبطة بالتجارة، فقد تم الاتفاق على إلغاء الالتزامات التي تفرض على المستثمرين الأجانب من أجل استخدام نسبة معينة من المواد الأولية الوطنية أو إلزامها بتصدير كميات معينة من الخارج

- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة OMC بديل للاتفاقية الجات التي نظمت التجارة لما يقرب من 47 عاما على أن توكل إلى هذه المنظمة المهام سلطة تنظيم التجارة السلع كانت صناعية أو زراعية والخدمات.

2- المنظمة العالمية للتجارة :

أقر مؤتمر مراكش إنشاء كيان دولي جديد يتمتع بالشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية و هو منظمة التجارة العالمية التي أنيط بها الإشراف على تنفيذ كافة لاتفاقات الأخرى التي بلغ عددها ما يقارب 28 اتفاقا و بروتوكولا و قرارا ميزا نيا كما اختصت هذه المنظمة بأمور فض النزاعات التجارية و تنظيم المفاوضات الدولية لتحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية و توسيع التبادل التجاري للسلع و الخدمات.[(1)]

أ- الهيكل التنظيمي:

يعتبر المجلس الوزاري الذي يتكون من وزراء التجارة في الدول الأعضاء في المنظمة أعلى مجلس في هيكلها المؤسستي ، وينعقد المؤتمر الوزاري مرة كل سنتين للنظر

- لحنة الأولى : تختص بالتجارة والتنمية.
- لجنة الثانية : تختص بميزان المدفوعات .
- لجنة الثالثة : تختص بالميزانية العامة والمالية.

أما المجلس العام من مهامه إدارة شؤون المنظمة خلال الفترات التي ينعقد فيها المؤتمر الوزاري.
والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة.

[1]-فضل علي مثني: مصدر سبق ذكره ، ص80.

ب - مهام المنظمة :

تعتبر المنظمة إطار مؤسسي مشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها و تبدو أهميتها من المهام التي أنيطت بها و هي: [1]

- ♦ الإشراف على تنفيذ و إدارة الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء فيما بينها بما فيها الاتفاقات الجماعية عديدة الأطراف .
- ♦ تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ أحكام الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية و بهذا تعتبر المنظمة محفلا للمزيد من المفاوضات بشأن العلاقات التجارية متعددة الأطراف .
- ♦ الإشراف على فض المنازعات الدولية حول تطبيق نصوص الاتفاقات التجارية و تسوية هذه المنازعات وفق الأسس و المبادئ التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة بذلك.
- ♦ إدارة و مراقبة السياسات التجارية وفق الأسس التي تمت الموافقة عليها في اجتماع مراكش 1994.
- ♦ التعاون مع صندوق النقد الدولي البنك الدولي للإنشاء والتعمير و الوكالات التابعة لهما من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية .
- ♦ تعتبر الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الجات أعضاء في منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها على أن تقدم كل دولة التزاماتها و تعهداتها باتفاقية الجات الجديدة .

و لا يطلب من الدول النامية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة أن تقدم تعهدات أو التزامات

إلا في الحدود التي تتفق مع مرحلة تنمية كل منها و احتياجاتها المالية و التجارية أو إمكانياتها الإدارية و المؤسساتية .[2]

ج - الانضمام إلى المنظمة :

يجب أن يوافق المؤتمر الوزاري على انضمام أي دولة أو إقليم جمركي بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة ، و يتم الانضمام بتقديم طلب يرفق بدراسة شاملة عن الحالة الاقتصادية للبلد مع تقديم تعهد للالتزام بأحكام اتفاقات الجات، و الالتزام بإجراء تعديلات هيكلية على أوضاع الدول الاقتصادية و مطابقة لوائحها و قوانينها مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقات الجات.

المادتين 33 و34 من لائحة المنظمة تنص على الإجراءات المتبعة.

- رفع الحواجز الجمركية و تحرير التجارة الخارجية .
- تقديم مذكرة لهيئة المنظمة العالمية للتجارة ، تعرض فيها سياستها التجارية بأن لا تتعارض و مبادئ المنظمة.

[1]- فضل علي مثني، نفس المرجع السابق، ص86.

[2]- ربيع جريدة الأصيل ، أكتوبر 97 ، ص 07.

- يقوم فريق عمل بدراسة التفاصيل المقدمة في المذكرة ، و يقوم بوضع نماذج الانضمام و مقاييس تحمل شروط تحرير السياسات التجارية خلال آجال محددة .
- يوقع البلد المعني على بروتوكول الانضمام بعدها يدخل حيز التنفيذ 30 يوما بعد التوقيع .

تحتوي المذكرة المساعدة على العناصر التالية :

* -أهداف السياسة الاقتصادية و النظام التجاري للبلد المعني .
*-القاعدة التأسيسية للعلاقات التجارية و الاقتصادية للبلد مع البلدان الأخرى .
*-إحصائياتمختلفة.
*-تشريعات حول التصدير و الاستيراد.

- يتم دراسة مذكرة طلب الانضمام في فترة تقدر بأقل من سنة مرتبطة بدرجة التطور الاقتصادي للبلد و مدى استعداده للرد على الأسئلة المطروحة من طرف لجنة الدراسة.

أما إذا أراد بلد ما أن ينسحب من عضوية المنظمة و يكون الانسحاب من جميع الاتفاقات المتعددة الأطراف فعليه أن يقدم إخطارا كتابيا إلى مدير المنظمة يحمل قرار الانسحاب

و يصبح ساري المفعول بعد 6 أشهر من تقديمه للمدير.

المطلب الثاني: علاقة المنظمة العالمية للتجارة بالدول النامية.

إن الدول النامية تتبع استراتيجيات تنموية للنهوض باقتصادها و بالتالي يصعب عليها الاستقلالية بنظام اقتصادي منعزل عن بقية الدول المتقدمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي العالمي ، فصندوق النقد الدولي يفرض على الدول مبدأ سياسة تحرير التجارة بما يشمله من انفتاح على العالم ، و خفض العملة و إلغاء الدعم ...الخ مما يحتم على الدول النامية الانضمام للمنظمات لتستفيد من التسهيلات المقدمة تحت لوائها ، و المنظمة العالمية للتجارة واحدة منها و قد ينجر عن هذا الانضمام آثار عديدة أهمها :

1-الآثار الإيجابية :

أ- إن تحرير التجارة الخارجية و تقسيم العمل الدولي ، يسمح للدول النامية بالتخصص في تصدير السلع التي تملك فيها مزايا نسبية (المواد الأولية، المنتجات الزراعية ...الخ)

ب- إن الاتفاقات الخاصة و الضوابط التي أدخلتها الاتفاقات على تطبيق الكثير من قواعد الجات تكفل للدول النامية فرصا أفضل لحماية حقوقها التجارية و الوقاية من إجراءات الدعم و سياسة الإغراق من جانب الدول الأخرى. [1]

ج- تكفل الاتفاقات الجديدة للدول النامية معاملة متميزة و أكثر تفضيلا في الكثير من الحالات، المادتين12-18 و المعاملة التفضيلية للدول النامية.*

د - إن تحرير التجارة في المنتجات الزراعية و ارتفاع الأسعار سوف يدفع بالدول النامية إلى تنشيط الاستثمار في هذا الميدان، حسب وجهة نظر الدول المتقدمة التي ترى في رفع الدعم عن المنتجات الزراعية حافزا للدول المتخلفة كي تتوسع في الإنتاج الزراعي.

هـ إن تحرير التجارة يخلق جوا من المنافسة ، يدفع المؤسسات الوطنية إلى تحسين منتوجاتها حتى تضمن البقاء و يدفع بها إلى التوسع و البحث عن الاستثمار، و بالتالي رفع مستوى التوظيف و القضاء على البطالة و تحسين مستوى المعيشة في الدول النامية استنادا لنظرية التقسيم الدولي للعمل ، و قد تضمنت الاتفاقية تسهيلات خاصة بالدول النامية منها : [2]

- ضرورة تسهيل مشاركة الدول النامية على نحو متزايد في التجارة العالمية للخدمات من خلال التزامات محددة يتم وضعها عن طريق التفاوض و تتعلق بالاستفادة من التكنولوجيا على أساس تجاري ، و تحسين الاستفادة من قنوات التوزيع و شبكات المعلومات و تحرير دخول السوق في قطاعات التصدير التي تهمها .
- ضرورة إنشاء نقاط اتصال من قبل الدول الصناعية لتسهيل استفادة موردي الخدمات في الدول النامية من المعلومات بخصوص الجوانب التجارية و الفنية لخدمات محددة و متطلبات التسجيل .
- الاعتراف بدور الإعانات في البرامج الإنمائية للدول النامية .

[1] – إبراهيم العيسوي :الجات وأخواتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1995،ص 125.

[2] – التقرير الاقتصادي العربي لسنة 1994 ، نفس المرجع السابق، ص . 142

2- الآثار السلبية :

أ- إن تحرير تجارة السلع الزراعية أفرز إلغاء الدعم الزراعي مما أدى إلى ارتفاع الأسعار خاصة بالنسبة للمواد الأولية و هذا الارتفاع يأتي من ناحيتين : أولهما انخفاض الدعم الزراعي و من ثم حصول المزارعين على أسعار أقل و هذا ما يؤدي إلى انخفاض المعروض من المنتجات الزراعية الذي قد يخفض من أسعارها المحلية و خاصة في الدول الأوروبية مما يزيد الطلب عليها و يرفع من أسعارها العالمية.[1]

و هذا الارتفاع لا يخدم الدول النامية لأنها تعتمد في أغلبيتها على الاستيراد لسد حاجياتها الغذائية من جهة و من جهة أخرى فسوف تواجه هذه الدول حجما أقل من الوسائل الحمائية الجمركية على صادراتها المتواضعة و مقابل ذلك سوف يطلب منها فتح المزيد من أسواقها في مجال الاستثمار و التسويق خاصة للمنتوجات الأوربية و الأمريكية ، الأمر الذي يقلل من مقدرتها على التنافس مقابل هذا السيل من التدخل الاقتصادي الخارجي. [2]

أدت هذه النتائج السلبية إلى إثارة ارتباك على مجريات جولة أورجواي و محاولة من الدول المتقدمة لطمأنة الدول النامية و خدمة لمصالحها الخاصة أقرت التسهيلات التالية لصالح الدول النامية [3]

- مراجعة مستويات المعونات الغذائية في إطار اتفاق المعونة الغذائية و وضع قواعد إرشادية لتأمين زيادة نسبة السلع الغذائية الأساسية التي تقدم للدول الأقل نموا ، و إلى الدول النامية المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء في شكل منح أو شروط ميسرة إضافة إلى إيلاء طلبات المعونة الفنية و المالية للدول النامية أكبر الاهتمام في إطار برامج المعونة من أجل تحسين الإنتاجية الفنية الأساسية للقطاع الزراعي و تسهيل توفير التموين اللازم لهذه الأغراض من المؤسسات المالية و الدولية .

[1] – إبراهيم العيسوي : نفس المرجع السابق، ص120.

[2] – مجلة قضايا دولية ، النسخة الرابعة ، العدد 209 ل:03جانفي1994 ،ص 25.

[3] – إبراهيم العيسوي : نفس المرجع السابق ، ص 121.

- إن هذه التسهيلات إنما تزيد ارتباط الدول المتخلفة بالدول المتقدمة و بالمؤسسات المالية خاصة صندوق النقد الدولي الذي أصبح يفرض برامج إعادة تكييف الهياكل الاقتصادية .

ب- إن الاتفاقات الجديدة في ظل المنظمة تحد من الحرية للبلدان النامية لتسطير برامجها التنموية فإنه يتم النظر من قبل المنظمة في تحديد أنواع الدعم المسموح به ، الدعم المحظور، نوع الاستثمارات ، تحديد نسب التعريفات الجمركية ، إن الزيادة الضخمة في مستوى الالتزامات التي وضعتها

الاتفاقات الجديدة تحد كثيرا من حرية الحركة التي كانت تتمتع بها حكومات الدول النامية في تسيير سياساتها التنموية واختيار الأدوات المختلفة اللازمة لتطبيقها .

ج- أجبرت الدول النامية من خلال المنظمة على فتح أسواقها المالية و النقدية أمام الاستثمارات الأجنبية و كان لزاما عليها أن تكيف برامجها و تضع قوانينا تخدم الوضع الجديد و تسمح بقيام المنافسة بين المشاريع الوطنية و الاستثمارات الأجنبية مما أثر سلبا على اقتصادياتها و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الصناعية و ارتفاع معدلات الفائدة و يؤدي ذلك إلى حدوث عجز في موازين المدفوعات لهذه الدول.

د)- ارتفاع تكلفة برامج التنمية نتيجة ما سوف يتمخض عن تطبيق الاتفاقات في تكاليف استيراد التكنولوجيا و المصروفات الأخرى المرتبطة بالعلامات التجارية و حقوق الطبع و النشر و البرمجيات و غيرها.[1]

و لقد عارضت الدول النامية بقوة اتفاقية)TRIPS(لحقوق الملكية الفكرية لأنها تتعارض

و مصالحها التنموية و هي تعتبرها احتكارا لتكنولوجيا قصد خدمة مصالح الدول الصناعية .

هـ- أسفر البيان الختامي للاتفاقية على إقصاء عنصر اليد العاملة من الوثيقة الختامية ،

و قد أثر هذا على مدا خيل الدول النامية لأنها مصدر هام للعملة الأجنبية فقد وضعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي إجراءات تقييد هجرة الأشخاص للحد من انتقال العمال الأجانب إليها و تذكر كمبررات لهذا التقييد بأنها تدفع بذلك الدول النامية إلى إنشاء مشاريع و فتح المجالات أمام الاستثمارات الأجنبية لتوفير مناصب الشغل للقضاء على البطالة.

[1]- فضل علي مثني ، نفس المرجع السابق، ص225

خاتمة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى دور التجارة الخارجية في تنمية اقتصاديات الدول النامية و جل المشاكل التي تعاني منها هذه الدول و ضرورة اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي الذي أصبح حتمية لابد منها لمسايرة

الأوضاع الراهنة و الاستفادة من المزايا المقدمة من خلاله ، على حد ما يشاع في اجتماعات و منشورات هذه المنظمات و التكتلات.

وخلاصة القول بالنسبة لعلاقة الدول النامية بالمنظمة العالمية للتجارة من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل أن الدول النامية من خلال المفاوضات في جولة الأورجواي بذلت جهدا لإدراج المواضيع التي تخص مشاكلها الاقتصادية و تعرقل مسيرتها التنموية : التجارة و التصحيح الهيكلي ، مشكلات التجارة في منتجات التقانة العالية ، السلع الأولية و تدهور معدلات تبادلها بالنسبة إلى السلع المصنعة ، الربط بين التجارة و مشكلات التمويل

و خصوصا مشكلة الديون[1]، الممارسات الاحتكارية و غيرها من القضايا المهمة التي تسبب لها مشاكل ، و لكن الدول النامية لم تنجح في إيصال مشاكلها إلى لائحة الاتفاقية النهائية لأنه في حقيقة الأمر أن هذه الاتفاقية وضعت من قبل الدول المتقدمة و هي تخدم مصالحها على حساب مصالح بقية الدول و تهدف إلى إبقاء تبعية الدول النامية لها لكي تجد أسواقا لتصريف منتجاتها .

خاتمة الفصل

من خلال عر ضنا لتطور النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية، رأينا أن مضمون نظرية التجارة الخارجية في صيغتها القديمة والحديثة هو أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتفوق في إنتاجها، وتميل إلى استيراد السلع التي تمتاز الدول الأخرى في إنتاجها نسبيا كما ر أينا كذلك أن نفقات النقل وقانون تناقص الغلة يعملان على تحديد التبادل الخارجي؛ إضافة إلى أن اختلاف نسب عوامل الإنتاج كثيرا ما يؤدي إلى تخصص الأقاليم في إنتاج سلعة بالرغم من عدم توافر العوامل الأخرى .يفترض في نظرية التجارة الخارجية، سريان مبادئ المنافسة الحرة، إلا أننا نعلم استحالة ذلك في الحياة الاقتصادية ، فظروف الإنتاج تسودها مبادئ الاحتكار، ومبادئ المنافسة بل تخضع أغلب فروع الإنتاجية للمنافسة الاحتكارية، وفي ظل هذه الأنظمة تتغير ظروف التصدير والاستيراد .كما تطرقنا لسياسات التجارة بنوعيها الحمائية وسياسات التقييد وحجج أنصار كل من السياستين والأهداف المتوخاة من كل سياسة، إذ تبين لنا أن السياسة التجارية إنما تعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي المعتمدة في هذه الدولة ، كما أن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق مستوى أعلى من التشغيل، تحقيق الأمن الغذائي...إلخ، لا يأتي إلا بالتكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية بصفة عامة وبينها وبين السياسة التجارية بصفة خاصة.

مقدمة

سنتطرق في هذا الفصل إلى التعريف بمؤسسة ميناء مستغانم، مميزاته ،خصائص و امتيازاته، قدرات الاستقبال والمعالجة به، المنشآت المتخصصة به.

كما سنحاول التطرق إلى استقبال السفينة والتسهيلات المينائية، استقبال الحمولة، أهم وظائف مؤسسة الشحن والتفريغ عند وصول السفينة، الحركة التجارية بميناء مستغانم.

إضافة إلى الإحاطة بالتحديات التي تواجه الميناء و التي تحد من تنمية التجارة الخارجية به، انعكاساته السلبية، و مشاكل ميناء مستغانم، و المشاريع المستقبلية.

المبحث الأول: ماهية مؤسسة ميناء مستغانم.

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بميناء مستغانم، مميزاته ،خصائصه و إمتيازاته ، قدرات الإستقبال و المعالجة به، و منشآته المتخصصة.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة ميناء مستغانم.

سنتطرق في هذا المطلب إلى: نشأة الميناء، نشأة مؤسسة ميناء مستغانم، التعريف بالمؤسسة، مهام و أهداف المؤسسة و الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم.

1-نشأة الميناء:

لأنه كان خليجا صخريا حادّاً يمتدّ بين الرأس البحري لصلا مندر، والرأس البحري لخروبة استخدمه القراصنة للاقتسام الغنائم، سُمّي ميناء مستغانم فيما قبل 1833م بـ "مرسى الغنائم". ومن هنا سمّيت المدينة "مستغانم".

في سنة 1848م، أنشئ أوّل رصيف للميناء بطول 80 متر ليصل امتداده إلى 325 متر بحلول سنة 1881م.

انطلق أوّل مشروع لتهيئة الميناء في سنة 1882م، وبعد ثلاث سنوات من ذلك أعلن عنه مشروعا ذا منفعة عامة .

تلت ذلك أعمال تهيئة ضخمة بين 1890م و 1904م انتهت بميلاد أول حوض للميناء .

بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941م، تمّ إنشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955م وبداية 1959م.

منذ ذلك الحين يتم تطوير الميناء بما يتماشى مع متطلبات المنطقة، حيث أصبح يشكل اليوم جزء أساسيا من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة وهو ضروري بالنسبة للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية. إذ أنه يشجع استحداث مجموعة من الخدمات مقربة من المستلمين النهائيين عبر أروقة نقل متعددة الأنماط.

2-نشأة مؤسسة ميناء مستغانم:

يقدم ميناء مستغانم نوعين من الخدمات: الخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري، وتشرف على تسييره مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية اقتصادية، شركة ذات أسهم EPE/ EPM/ Spa، أنشأت في إطار إصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82- 287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982م .

ورثت مؤسسة الميناء، ابتداء من شهر نوفمبر 1982م، الخدمات والتجهيزات الخاصة بالديوان الوطني للموانئ المنحلّ (ONP)، وكذلك تلك الخاصة بالشركة الوطنية للشحن والتفريغ المنحلّة أيضا (SONAMA)، كما أسندت إليها من جهة أخرى مهام القطر الموكولة فيما قبلُ للشركة الوطنية للملاحة (CNAN).

فأصبح دورها منوطا بما يلي:

1-تسيير أملاك الدولة المينائية والإنشاءات الخاصة واستغلال وتنمية الميناء؛

2-إحتكار خدمات الشحن والتفريغ، القطر والإرساء.

في 29 فيفري 1989م شقّت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الاستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية، حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي إلى شركة عمومية اقتصادية، شركة ذات أسهم رأس مالها 25.000.000 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" SOGEPORTS، تحمل للسجل التجاري رقم 88.B.01 وتخضع للقانونين التجاري والمدني طبقا لأحكام القوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988، والمتضمنة للنصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات، وطبقا للمرسوم 88-101 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988م، والمرسوم 88- 119 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988م، والمرسوم 88-177 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988م.

3-التعريف بالمؤسسة:

يمكن إيجاز تعريف مؤسسة ميناء مستغانم في النقاط التالية:

1- اسم المؤسسة: مؤسسة ميناء مستغانم.

2- النظام القانوني للمؤسسة: مؤسسة عمومية اقتصادية، شركة ذات أسهم.

3- رأس المال الاجتماعي: 000 000 500 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" SOGEPORTS.

4- تاريخ التأسيس: 14 أوت 1982م بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82- 287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982 م.

5- تاريخ استقلالية المؤسسة: 29 فيفري 1989 م.

6- المقر الاجتماعي: الطريق الرئيسي إلى صلا مندر ص ب: 131 مستغانم 27000.

7- اسم ولقب المدير العام: مولاي محمد.

8- الهاتف: 12 / 33.01.11 (045).

9- فاكس: .33.01.15 (045).

10- الموقع على الإنترنت: www.port-mostaganem.dz.

11- الموقع الجغرافي يقع ميناء مستغانم في الجهة الشرقية لخليج أرزيو بين خطي عرض 35° و56° شمالا و خطي طول 00° و05° شرقا.

4- مهام و أهداف المؤسسة:

أ- مهام مؤسسة ميناء مستغانم:

يمكن إيجاز مهام مؤسسة ميناء مستغانم في النقاط التالية:

- استثمار وتطوير ميناء مستغانم؛
- استغلال الآلات والإنشاءات المينائية؛
- إنجاز أعمال صيانة وتهيئة وتحديث للبنى المينائية الفوقية؛
- إعداد برامج بناء وصيانة وتهيئة للبنى المينائية التحتية بالتعاون مع الشركاء الآخرين؛
- مباشرة عمليات الشحن و التفريغ المينائية؛
- مزاولة عمليات القطر، القيادة، الإرساء وغيرها؛
- القيام بكل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، والعقارية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع مؤسسة ميناء مستغانم.

ب- أهداف ميناء مستغانم:

يمكن إيجاز أهداف مؤسسة ميناء مستغانم في النقاط التالية:

- تأمين أحسن الظروف لعبور البضائع من حيث المدّة الزمنية، النوعية، الحماية والسعر؛
- تقديم تسهيلات حقيقية (وسائل عبور ومعالجة وتخزين ذات كفاءة عالية)؛
- كون الآذان الصاغية لاهتمامات المتعاملين الاقتصاديين؛
- تسيير أملاك الدولة؛
- تسيير الاستثمار و تطوير ميناء مستغانم؛
- استغلال الوسائل و التجهيزات المينائية؛
- تنفيذ أشغال الصيانة و التهيئة و تجديد البنيات الفوقية للميناء؛
- إصدار برنامج أشغال الصيانة و التهيئة و خلق بنيات مينائية بالتنسيق مع متعاملين آخرين متخصصين؛
- تنفيذ عمليات الشحن و التفريغ و التشوين المينائية؛
- تنفيذ عمليات القطر و الإرشاد و الرسو...الخ؛
- تنفيذ كل العمليات التجارية،المالية، الصناعية، و العقارية المرتبطة بصفة مباشرة و غير مباشرة بالهدف الاجتماعي.

5- **الهيكل التنظيمي:**

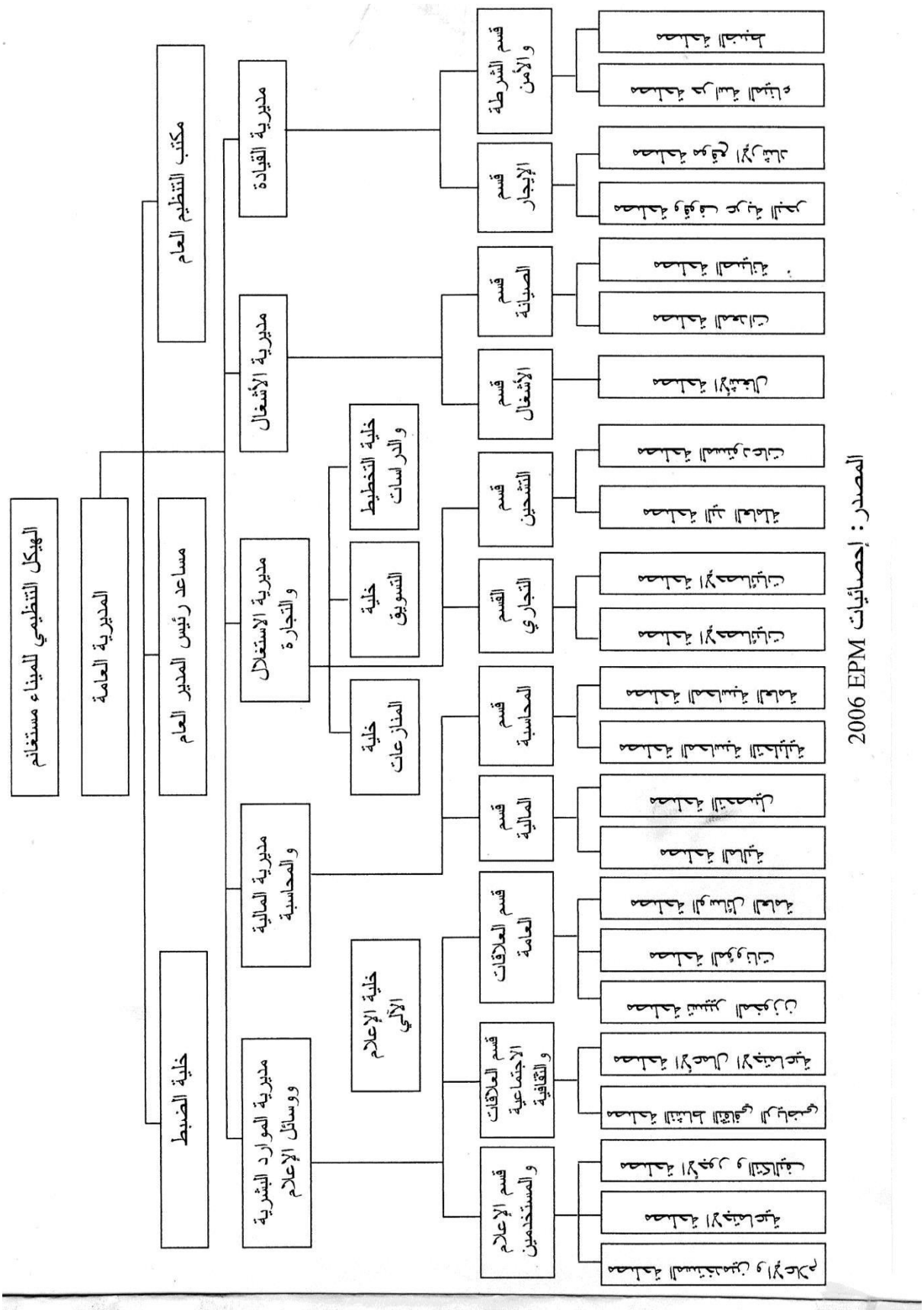

المصدر: إحصائيات 2006 EPM

المطلب الثاني: مميزات ،خصائص و امتيازات ميناء مستغانم.

يمكن إيجاز مميزات و خصائص مؤسسة ميناء مستغانم في النقاط التالية:

1- موقع جيو إستراتيجي هام؛

2- وفرة طرق مواصلات نحو منطقة خلفية تتألف من 12 ولاية؛

3- محطات رسو متخصصة لسفن الأداء لتأمين الخطوط البحرية المنتظمة؛

4- إنشاءات متخصصة لمعالجة ناقلات الحبوب، السكر، الخمور وناقلات الزفت؛

5- قدرات تخزين مغطاة وغير مغطاة؛

6- حماية جيدة للبضائع؛

7- تنوع طرق تسليم البضائع (السكة الحديدية، الطريق الأرضي والمساحلة الوطنية)؛

8- بنى فوقية وتجهيزات وفق طموح المتعاملين الاقتصاديين؛

9- إطارات وعمال مهيئون ومدربون على عمليات الشحن والتفريغ؛

10- ساعات عمل متواصلة: 24 سا/24 سا و 7 أيام/7 أيام .

أما عن امتيازات الميناء فهي:

وجود ميناء مستغانم في منطقة فلاحية بين وهران، أرزيو والجزائر العاصمة، فهو يعتبر من جهة منفذا طبيعيا لعدة ولايات: مستغانم، شلف، غليزان، معسكر، تيارت، تيسمسيلت، سعيدة، .....، ومن جهة أخرى يعتبر ملتقى لأهم الطرق المؤدية إلى الجنوب الجزائري (الأغواط، غرداية، بشار، عين الصفراء، ....).

كذلك فإن ميناء مستغانم يقع في محور تتقاطع فيه أهم شبكات المواصلات (طرق معبدة وسكك حديدية) من وإلى مختلف مناطق الوطن، والتي تعتبر شريانا حيويا لتنمية المشاريع الصناعية والتجارية فهو موصول بشبكة السكك الحديدية عن طريق السكة الحديدية مستغانم – المحمدية (محطة الفرز)، كما أنه يوفر إمكانية الوصل بالشبكة الحديدية مع ولاية تيارت دون المرور بالمحمدية، بما يضعه في اتصال مباشر مع منطقته الخلفية (الجنوب والجنوب الغربي للجزائر إلى غاية تمنراست)، وهذا من أجل نقل مختلف السلع والتجهيزات الموجهة إلى الشركات الوطنية والأجنبية المتخصصة في التنقيب عن البترول التي تنشط في الجنوب الجزائري.

ومن الامتيازات الأخرى التي تميز ميناء مستغانم هي وجود شبكة طريق بطول 885 4 متر خطي داخل الميناء، تربطه مباشرة بالطرق الوطنية لشرق وغرب وجنوب الجزائر وهذا دون المرور بوسط مدينة مستغانم.
الموقع الجيو إستراتيجي لميناء مستغانم، والشبكة الطرقية التي تربطه مع منطقته الخلفية المتكونة من 12 ولاية يُعدَّان من أهم ما يقدمه الميناء لمتعامليه الاقتصاديين من امتيازات، كما أنه يوفر لمستعمليه أحسن الخدمات بأقل تكلفة.

الأداء الجيد والمتواصل للخدمات المينائية من حيث الإنتاجية، المردودية، معدلات الشحن والتفريغ، قصر مدة المكوث في الميناء، والمحافظة الجيدة للبضائع يفسر اختيار ميناء مستغانم من قبل عدد كبير من المتعاملين الاقتصاديين ومجهزي السفن من مختلف الجنسيات.

المطلب الثالث: قدرات الاستقبال والمعالجة.

تتلخص قدرات الاستقبال و المعالجة فيما يلي:

1-كاسرة الأمواج: بطول 1830م؛

2-المدخل البحري للميناء: شمالي غربي بعرض 100م وعمق 12م؛

3-الأحواض:

أ- الحوض الأول: بمساحة مائية تقدر بـ 14 هكتار وعمق يتراوح بين 6,77 م و 8,17 م (يحتوي على 06 محطات رسو)؛

ب- الحوض الثاني : بمساحة مائية تقدر بـ 16 هكتار وعمق يتراوح بين 6,95 م و 8,22 م (يحتوي على 04 محطات رسو).

4-الأرصفة: تحوي 10 محطات رسو بطول كلّي يصل إلى 1296 متر خطي مقسمة كما يلي:

أ-الرصيف الشمالي الشرقي: 117 متر خطي (المحطة 0)؛

ب-رصيف المغرب: 412 متر خطي (المحطة 1، 2 و 3)؛

ج-الرصيف الجديد: 217 متر خطي (المحطة الجديدة 1 و 2)؛

د-رصيف الاستقلال: 270 متر خطي (المحطة 4 و 5)؛

هـ-الرصيف الجنوبي الغربي: 280 متر خطي (المحطة 6 و 7).

5-أرضية التخزين: بمساحة كلية تقدر بـ 000 69 م^2 حيث 000 65 م^2 ذات الاستخدام التجاري.

6-مرأب السيارات: بمساحة 000 60 م^2 وقدرة استيعاب تصل إلى 500 4 سيارة.

7-مرأب الحاويات: بمساحة 000 15 م^2 وقدرة معالجة 000 15 حاوية سنويا.

8-المخازن: عددها 16 مخزن بمساحة 950 8 م^2، توظف 5950 م^2 للخدمات التجارية.

9-طرق المواصلات:

أ-الطريق الأرضي: 4885 متر خطي؛

ب-السكة الحديدية: 3747 متر خطي (كل الأرصفة مجهزة بخطوط سكة حديدية متجددة تستخدم مؤقتا لنقل الحبوب، الأنابيب المعدنية، ثفل قصب السكر ....).

المطلب الرابع: المنشآت المتخصصة.

يمكن إيجاز الوحدات المتخصصة فيما يلي:

1-وحدات استقبال وعبور الزفت:

أ-NAFTAL: مجهزة بثلاث أوعية (أحواض) ذات سعة إجمالية تقدر بـ 4200 طن؛

ب- Sarl Bitumes Ouest: مجهزة بوعائين (حوضين) ذات سعة إجمالية تقدر بـ 000 5 طن؛

ج- Sarl HA. C.E: مجهزة بوعائين (حوضين) ذات سعة إجمالية تقدر بـ 000 5 طن.

2- وحدات استقبال وعبور الحبوب:

أ- UCA O.A.I.C: سعتها 30 000 طن، وهي مجهّزة بمضختين متحركتين بمعدل ضخّ 300 طن من الحبوب/ساعة لكل منهما؛

ب- Spa Comptoir du Maghreb: مجهز بثلاثة صوامع ذات سعة إجمالية تقدر بـ 18000طن.

3- وحدات استقبال وعبور السكر الأحمر:

Spa SORASUCRE (Groupe Ouest Import): سعة استقبال تقدر بـ 000 16 طن من السكر غير الموضب وقدرة العبور تصل إلى 000 150 طن سنويا.

المبحث الثاني: التجارة البحرية على مستوى ميناء مستغانم.

سنتطرق في هذا المبحث إلى استقبال السفينة والتسهيلات المينائية، استقبال الحمولة، أهم وظائف مؤسسة الشحن والتفريغ عند وصول السفينة، الحركة التجارية لميناء مستغانم وصادرات وواردات ميناء مستغانم.

المطلب الأول: استقبال السفينة والتسهيلات المينائية.

تتمثل إجراءات استقبال السفينة والتسهيلات المينائية المقدمة فيما يلي:

1- استقبال السفينة:

يقوم مجهز السفينة أو ممثله أي الربان بتقديم المعلومات التقنية الخاصة بالسفينة والبضاعة للوسيط البحري في 72 ساعة على الأكثر، أي خلال 3 أيام قبل وصول السفينة إلى الميناء، عن طريق الفاكس أو الراديو لضمان أحسن استقبال للسفينة في أحسن الظروف.

وفي حالة عدم تقديم كل المعلومات حول السفينة ومحتوياتها، فلا يسمح لها بدخول الميناء حتى وإن كانت في عرض البحر.

وتتمثل المعلومات التقنية الخاصة بالسفينة والبضاعة فيما يلي:

أ- طول، عمق، عرض وراية السفينة؛

ب- طبيعة ووزن البضاعة، الوزن الإضافي والاجمالي، وميناء الشحن، وهذا لغرض تحديد الحقوق مقابل الخدمة التي تقدمها مديرية القيادة للسفينة.

2- شروط رسو السفينة:

تتلخص شروط رسو السفينة فيما يلي:

أ- يجب على كل سفينة أن تكون مرفقة بجهاز تأمين السفينة، يعرف بجهاز الحماية، وهي مكلفة بالتعويضات نتيجة لإحداث ضرر بمرافق الميناء؛

ب- يجب إحضار الوثائق الضرورية للسفينة منها:

- بطاقة تعريف السفينة تحتوي على اسم السفينة، رقم تسلسلها، اسم صاحب السفينة أو وكيله، حمولة السفينة ...الخ؛
- الفاتورة التجارية التي تنص على قيمة البضاعة، نوع البضاعة و كميتها ...الخ؛
- وثيقة تسمى conaissement تنص على كل البضاعة الموجودة على متن السفينة (نسخة أصلية)؛
- وثيقة carco manifest :هي وثيقة خاصة بالبضاعة تسمح لوكيل السفينة بتمريرها إلى الجمارك لتمكنها من الاستفادة من رخصة تفريغ البضاعة في الميناء المنصوص عليه في العقد؛
- وثيقة carco plan وهي وثيقة شحن تستعمل من طرف مستخدمين مؤهلين للتفريغ، تنص هذه الوثيقة على حجم البضاعة، كيفية وضعها على متن السفينة؛
- وثيقة mates recept: تنص هذه الوثيقة على الخسائر الناتجة عن عملية الشحن، أو وجود امتياز أي أن البضاعة لم تتضرر وهي جاهزة للتفريغ.

على أساس المعلومات المقدمة يقوم الوسيط البحري بإعداد الفاتورة المبدئية، والتي تتضمن أسعار ومصاريف العمليات المقدمة من طرف مديرية القيادة والتي من أهمها:

1- القيادة والإرشاد:

أي قيادة السفينة من بوابة الميناء الى الرصيف المخصص للسفينة، تؤمّنه مديريةُ قيادة الميناء بثلاثة سفن قيادة و زَوْرَقي إرساء 24 سا / 24 سا.

2- القطر:

ويتمثل في دفع أو جر السفينة عن طريق سفن القطر، وهي ذات قوات مختلفة تتغير حسب وزن السفينة، وذلك من أجل توقيفها في مركز الرصيف.

3- الأسطوانات المطاطية:

وهي عبارة عن عجلات مطاطية تمنع السفينة من الاحتكاك بالرصيف.

4- ربط السفينة:

وهي عملية شد السفينة بحبال موصولة من السفينة إلى رصيف الميناء لمنع ارتجالها.

5- أتعاب التصريح بالحمولة.

6- حقوق الترصفة.

7- مصاريف تأدية الخدمات:

والتي تتمثل في:

أ- الحمولات والتسبيقات التي تقدم للربان، وكذلك المصاريف الناتجة عن استعمال الهاتف أو الفاكس؛

ب- مصاريف تزود السفينة بالوقود والمياه الصالحة للشرب؛

ج- المصاريف الناتجة عن القيام بالفحوصات الطبية لطاقم السفينة.

8-الحراسة:

تكون حراسة السفينة إجبارية إذا كانت تحمل بضائع خطيرة، أما بالنسبة للسفن الأخرى فحراستها إختيارية، تكون بطلب من ربان ووكيل السفينة المجهز أو ممثله.

وفي إطار التعامل مع السفينة يقوم الوكيل البحري بإرسال عون إلى السفينة، وذلك لتلبية جميع طلبات الربان في إطار ما هو متفق عليه في العقود.

إن الفاتورة المبدئية مقدرة بالعملة الصعبة (الدولار الأمريكي) وتكون غير نهائية، وقابلة لأن تكون موضوع التفاوض بين المجهز ومديرية قيادة الميناء. يسدد المجهزون الأجانب مبلغ الفاتورة في حالة قبولها بالدولار الأمريكي، وبالدينار الجزائري من طرف المجهزين الجزائريين، وذلك بعد تحويل قيمة الفاتورة طبقا لمعدل سعر الصرف (دولار/ دينار) اليومي بإشعار من طرف البنك المركزي لمؤسسة ميناء مستغانم، وأجل التسديد لا يتجاوز 30 يوما التي تلي استقبال الفاتورة.

كما أن الفاتورة المبدئية ترسل إلى الربان، فإذا تمت الموافقة عليها من طرف المجهز أو الربان يتم إجراء اجتماع يجمع كل من الوسيط البحري، الذي تم اختياره لتأدية الخدمة لصالح مجهز السفينة، ومقاول الشحن

والتفريغ، أي مؤسسة ميناء مستغانم، و مديرية القيادة قصد التحضير الجيد لاستقبال السفينة في أحسن الظروف، ويتم تجديد الموافقة على الفاتورة المبدئية على أساس تقدير وقت الوصول الذي يبعثه الربان للوسيط.

ويضم هذا الاجتماع لجنة تنظيم السفن على مستوى مديرية القيادة كل يوم، واللجنة بدورها تضم:

- ممثل عن مؤسسة الشحن والتفريغ يعمل على إعطاء رأيه حول تنظيم عملية التفريغ والوسائل المادية والبشرية المستعملة لهذا الغرض؛

- ممثل عن الجمارك؛

- ممثل عن شرطة الحدود؛

- ممثل عن الوسيط البحري والذي يقوم بإحضار الوثيقة التي تحتوي على الخصائص التقنية للسفينة ونوعية وطبيعة ووزن البضاعة؛

- ممثل عن الدائرة التجارية مهمته إحضار وثائق تثبت حالة التوازن.

ويتم خلال هذا الاجتماع تحديد الرصيف الذي سوف ترسو فيه السفينة وذلك بمراعاة طول، عرض وعمق السفينة، وكذلك الآلات التي سوف تستخدم في عملية التفريغ وذلك تبعا لنوعية البضاعة وحجمها، وعدد السفن القاطرة التي سوف تستخدم في جر السفينة.

عند رسو السفينة بالميناء يجب على ربان السفينة أو ممثله القانوني، أي وكيل السفينة والحمولة أن يكون على استعداد لتقديم الوثائق التالية لإدارة الجمارك، وذلك لتمكينها من ممارسة مراقبتها:

- يومية السفينة؛

- بيان الحمولة؛ ويكون على شكل تصريح يتضمن البيانات الضرورية للتعرف على وزن الطرود وعددها وعلامتها وأرقامها ونوع البضاعة ووزنها الإجمالي ومكان شحنها، ويجب أن يكون بيان الحمولة موقعا من طرف ربان السفينة، كما يجب على ربان السفينة أو على ممثله القانوني أن يقدم ما يلي إلى مكتب الجمارك خلال 24 ساعة التي تلي وصول السفينة إلى الميناء:

- بيان الحمولة من مؤمن السفينة وأمتعة البحارة وسلعهم؛

- بيان الحمولة المعدة للتفريغ في الإقليم الجمركي؛

- كل الوثائق الأخرى التي تطلب من طرف الإدارة والتي هي ضرورية لتنفيذ مهامها.

للإشارة يجب تقديم الحمولة حتى وإن كانت السفينة فارغة، ويوزع هذا البيان على ثلاث متعاملين في الميناء هم:

- نسخة لمؤسسة الشحن والتفريغ؛
- نسخة لوكيل السفينة أو الحمولة؛
- نسخة لإدارة الجمارك.

المطلب الثاني: استقبال الحمولة.

إن البضاعة المستوردة عند وصولها إلى الميناء يكون هناك أشخاص ينتظرون وصولها، ومثال عن ذلك بميناء مستغانم نجد المؤسسات الوكلاء الآتية: MTA ,GEMAI ,NASHCO ، إذ يعتبرون بمثابة أمين الحمولة، ووكيل عن المرسل إليه، فيقومون بإجراءات التفريغ ودفع أجرة النقل، ثم تسليمها للمرسل إليه، بحيث يقوم الوكيل بتفقد البضاعة من حيث الشكل، وعدد الطرود، والوزن والكمية، وهذا ليرى إذا كانت مطابقة للبيانات الواردة في سند الشحن، كما أنه يقوم بالمحافظة على البضاعة بعد تفريغها، وحراستها حتى تدخل في حيازة المرسل إليه (الموكل)، فإذا اكتشف تلفا أو عيبا في البضاعة عند تسلمها وجب عليه أن يشعر المرسل إليه بحالة البضاعة لرفع دعوى في الوقت والآجال المحددة قانونيا، ويستحق وكيل الحمولة أجرا عن وكالته، يكون هذا الأجر محددا بنسبة مئوية من وزن وطبيعة البضاعة.

المطلب الثالث: أهم وظائف مؤسسة الشحن والتفريغ عند وصول السفينة.

عند وصول السفينة و رسوها في الميناء يقوم الوسيط بإعداد سند التشغيل يبين فيه ما يلي:

- اسم السفينة، اسم الرصيف، تاريخ وساعة دخول السفينة، طبيعة البضاعة المعدة للتفريغ، طلب فرق عمل.

بعد دراسة هذا السند من طرف مؤسسة التفريغ تضع هذه الأخيرة تحت التصرف:

- فرق العمل وهم عمال الموانئ؛
- رئيس المخزن ورئيس القطاع.

توزع الوسائل المستعملة في التفريغ وذلك حسب نوعية وطبيعة السلع.

وقبل البدء في عملية التفريغ يقوم رئيس المخزن بمراقبة البضائع المستوردة، ويتعرف على مدى مطابقتها للعقد ومواصفات التصريح بالبضائع، أي يقوم بمقارنة البضاعة مع البيانات الموجودة على بيان الحمولة، يتم بعد ذلك التفريغ تحت رقابة جمركية مع مراعاة نوعية وحجم البضائع المنزلة، ويتم تفريغ البضاعة حسب 3 حالات:

الحالة الأولى:

وضع البضاعة على العربة الناقلة مثل عملية تفريغ السكر، ومختلف البضائع التي يمكن جمعها في أكياس.

الحالة الثانية:

وضع البضاعة على الرصيف مثل: المواد الحديدية، آلات التجهيز...الخ.

الحالة الثالثة:

وضع البضاعة في المخازن مباشرة، وهذا يعتمد على وجود المنشآت المتخصصة، مثل مخزن الحبوب حيث يتم ضخ الحبوب مباشرة من السفينة، أما فيما يخص المواد سريعة التلف فلها الأفضلية في التوجه إلى نقاط التخزين، أو إلى نقاط بيعها خارج الميناء، وهذا لتفادي الخسائر التي يتحملها المستورد في إطار الإجراءات الجمركية، بينما بالنسبة للبضائع التي تتعرض للخسارة نتيجة لتواجدها في الميناء لمدة أطول، فإن المستورد هو الذي يتحمل الخسارة.

أما فيما يخص عملية الشحن فإنها تتم بواسطة الصنادل بوضع البضائع عليها، ثم تحمل إلى جانب السفينة حيث تقوم روافع السفينة أو الروافع العائمة أو روافع الرصيف، أو بواسطة طرق أخرى تتناسب مع طبيعة البضاعة كاستعمال الأنابيب في حالة شحن البضائع السائلة، أو المصاعد في حالة شحن الفحم، أو صب البضاعة مباشرة بواسطة أقماع خاصة في حالة شحن الحبوب أو الدحرجة في حالة شحن الوحدات المتحركة كالصهاريج والثلاجات، وقد تطورت عملية الشحن مع تطور نظام النقل بالسفن، حيث أصبحت هناك سفن مجهزة للنقل بالحاويات لأنواع كثيرة من البضائع بهدف تخفيض نفقات النقل، بما في ذلك التغليف والشحن، وتقليص مدة الرحلة باختصار الوقت المخصص لعمليات الشحن والتفريغ وقد يتطلب ذلك تجهيز أرصفة مخصصة ومجهزة بأوناش لشحن الحاويات على ظهر السفينة.

أما فيما يخص الإجراءات المتبعة في عملية الشحن، فيقوم الشاحن بتقديم وثيقة تسمى بيان الشحن، يذكر فيها نوع البضاعة التي ستشحن وكميتها وذاتيتها، وبعد أن يطلع الناقل أو وكيله ويتأكد من تطابق البيانات مع البضاعة يسلم له إذنا بالشحن، والذي يسمح له بوضع البضاعة موضوع البيان على ظهر السفينة، وبعد ذلك يتسلم الشاحن من الناقل إيصالا مؤقتا بما شحن، ويستبدل قبل الإبحار بسند شحن

مستوف للشروط القانونية (سند شحن اعتيادي أو سند شحن مشحون) بالإيصال المؤقت، ويلتزم الناقل بتسليم سند الشحن.

المطلب الرابع: الحركة التجارية بميناء مستغانم.

ابتداء من 2002 تراوح استيراد الحبوب عن طريق ميناء مستغانم بين 40000 طن سنويا، والتي عولجت في مراكز متخصصة عبر تجهيزات مخازن الحبوب، أو بمركز عادي للاستقبال يمثل ما بين 50 إلى 55% من النشاط العام، ويمكن أن يصل إلى أكثر من 60000 طن سنويا مستقبلا.

يحتل ميناء مستغانم المرتبة السادسة فيما يخص استيراد الحبوب من بين عشرة موانئ جزائرية، وهذا راجع إلى تعامله مع تركيبة من الزبائن المتخصصين في استيراد هذه المادة ومن أهمهم:

- مجمع كنتوار المغرب غليزان – مستغانم؛
- ش.ف.م.م جديد مستغانم؛
- مؤسسة حبوب الغرب الجزائري؛
- ش.ذ.م.م سيم موزاية – الجزائر؛
- منشأة بلقرع – بشار؛
- الديوان الوطني لاستيراد الحبوب.

أما فيما يخص المنتوجات الحديدية فهي تمثل من 10 إلى 12% من الحركة التجارية العامة، وتتكون بصفة رئيسية من الأنابيب، الحديد، الحديد المستدير، الإسمنت المسلح، الماكينات ...الخ.

يتعامل ميناء مستغانم مع العديد من المستوردين للمنتجات الحديدية، ومن أهمهم:

- مجمع بوثلجة مستغانم؛
- مؤسسة Edimco ؛
- شركة Hydro aménagement بومرداس- الجزائر؛
- شركة Cosider الجزائر؛
- شركة Cosider Camital مستغانم.

أما فيما يخص المواد الغذائية فهي تمثل من 14 إلى 16% من الحركة التجارية العامة، وتتكون بصفة رئيسية من السكر، الموز، الحليب، اللحوم الحمراء، البن، التبغ، زيت المائدة، الشاي...إلخ.

ويتعامل ميناء مستغانم في هذا المجال مع كل من:

- شركة استيراد الحليب الجاف الجزائر – وهران؛
- منشآت أنيثرال مستغانم؛
- ش.ذ.م.م دقدوق لاستيراد الموز؛
- ش.ذ.م.م CATM بوفاريك- الجزائر.

أما فيما يخص النشاطات المختلفة، فإن ميناء مستغانم أصبح معروفا بها بفضل حجم المنتجات والسلع المعالجة سنويا (أدوات السيارات، مقطورات، آلات متحركة، قطع غيار، طرود ثقيلة وخفيفة)، خاصة بالنسبة للشركات الأجنبية المتخصصة في التنقيب عن البترول بمناطق جنوب البلاد، وتمثل النشاطات المختلفة نسبة 8% من مجموع الحركة التجارية العامة.

المطلب الخامس: صادرات و واردات ميناء مستغانم.

تشمل صادرات ميناء مستغانم ما يلي:

- زيت قصب السكر؛
- الاسمنت الأبيض؛
- الخمر؛
- آلات مستعملة سابقا؛
- الهليوم (ينقل على شكل غاز)؛
- مواد البناء؛
- مواد كيمياوية.

أما عن واردات ميناء مستغانم فهي تشمل:

- الزفت؛
- الحبوب؛
- الآلات؛
- الفواكه؛

- السيارات والشاحنات؛

- الأنابيب (قنوات المياه)؛

- مواد فلاحية؛

- مواد بناء؛

- مواد بترولية؛

- معادن صلبة؛

- مواد كيمياوية؛

- الأسمدة.

1- الحصيلة السنوية للنشاطات المينائية:

أ- تجارة السفن:

بلغ عدد السفن التجارية التي رست خلال سنة 2011 م في ميناء مستغانم 511 سفينة، في مقابل رسو 548 سفينة خلال السنة الفارطة.

الجدول رقم 1.3: عدد السفن الراسية بالميناء خلال الخمس سنوات الأخيرة.

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
عدد السفن	352	348	419	548	511

المصدر: وثائق من مؤسسة ميناء مستغانم.

ب-المكوث في الميناء:

الجدول رقم 2.3: زمن مكوث السفن بالميناء.

السنة	2010	2011
المرسى (rade)	2,88 يوم	1,29 يوم
المرفأ (quai)	2,88 يوم	1,33 يوم

المصدر: وثائق من مؤسسة ميناء مستغانم.

سجل تحسن ملحوظ في متوسط مكوث السفن التجارية في الميناء، وهذا راجع أساسا إلى تعميم العمل الليلي وتسريع عمليات الشحن والتفريغ.

ج- تجارة البضائع:

الجدول رقم 3.3: حجم البضائع (طن) خلال الخمس سنوات الأخيرة.

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
حجم البضائع (طن)	865 804	1 036 829	1 172 439	1077 481	1 188 987

المصدر: وثائق من مؤسسة ميناء مستغانم.

د-التجارة بحسب عائلات المواد 2011:

الجدول رقم 4.3: حجم الواردات و حجم الصادرات خلال سنة 2011.

عائلات المواد	حجم الواردات (طن)	حجم الصادرات (طن)	الحجم الإجمالي (طن)
المواد الفلاحية	579 903	-	579 903
المواد الغذائية	9 534	2 703	12 237
المواد الحديدية	122 764	195	122 959
معادن ومواد البناء	158 325	7 782	166 106
مواد بترولية	39 662	-	39 662
مواد كيماوية	26 366	6 816	33 182
أسمدة	32 899	-	32 899
صفقات خاصة	181 061	20 978	202 039
المجموع	1 150 514	38 473	1 188 987

المصدر: وثائق من مؤسسة ميناء مستغانم.

هـ- تجارة بذور البطاطا:

الجدول رقم5.3: تجارة بذور البطاطا من خلال العشر سنوات الأخيرة.

السنة	عدد السفن	حجم الواردات (طن)
2002	47	87429
2003	30	58788
2004	32	54923
2005	23	42479
2006	30	71256
2007	25	54295
2008	34	83063
2009	37	96 791
2010	36	96 314

2011	37	100 342

المصدر: وثائق من مؤسسة ميناء مستغانم.

و- تجارة السيارات:

تم بنهاية 2011، استيراد 662 63 وحدة متحركة على متن 194 سفينة ناقلة للسيارات أي بزيادة 7.303 وحدة مقارنة بالسنة الفارطة.

الجدول رقم6.3: استيراد السيارات خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

السنة	2009	2010	2011
عدد ناقلات السيارات	54	199	194
عدد الوحدات المتحركة	17 437	56 359	63 662

المصدر: وثائق من مؤسسة ميناء مستغانم.

ز- تجارة الحاويات:

الجدول رقم7.3: عدد الحاويات (معادلة 20 قدم) و حمولتها الخام.

السنة	2008	2009	2010	2011
عدد الحاويات (معادلة 20 قدم)	2 261	3 067	3 995	6 208
الحمولة الخام	18 370	20 543	28 872	40 646

المصدر: وثائق من مؤسسة ميناء مستغانم.

ح- التجارة بحسب المنشآت المتخصصة:

- **NAFTAL:** أنشأت في سنة 1929م على الرصيف الشمالي الشرقي، على مساحة 524 2 م^2 وهي مجهزة بثلاث أوعية (أحواض) ذات سعة إجمالية تقدر بـ 200 4 طن.

خ- التجارة بحسب المنشآت المتخصصة:

- **NAFTAL:** أنشأت في سنة 1929م على الرصيف الشمالي الشرقي، على مساحة 524 2 م^2 وهي مجهزة بثلاث أوعية (أحواض) ذات سعة إجمالية تقدر بـ 200 4 طن.

الجدول رقم8.3: حجم الزفت المستورد خلال الخمس سنوات الأخيرة.

السنة	2007	2008	2009	2010	2011

حجم الزفت المستورد	6 633	27 765	13 259	3 544	14 694

المصدر: وثائق من مؤسسة ميناء مستغانم.

-**UCA O.A.I.C** : أنشأت سنة 1986م على مساحة 4640 م^2. سعتها 30 000 طن، وهي مجهّزة بمضختين متحركتين بمعدل ضخّ 300 طن من الحبوب/ساعة لكل منهما.

الجدول رقم9.3: حجم الكلي لاستيراد الحبوب.

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
الحجم الكلي	172 975	338 572	167 277	124 100	432 279

المصدر: وثائق من مؤسسة ميناء مستغانم.

- صومعة السكر:

أنشأت سنة 1971م على مساحة 5 697 م^2 من طرف شركة التسيير والتوزيع الغذائي SOGEDIA (أصبحت تسمى فيما بعدُ شركة تكرير السكر SORASUCRE)، تصل سعة الاستقبال بها إلى 16 000 طن من السكر غير الموضب وقدرة العبور إلى 150 000 طن سنويا.

يشار إلى أن هذه المنشأة متوقفة عن النشاط منذ سنة 2006 م.

2- التجارة بحسب المنشآت المتخصصة (عقود الامتياز):

أ- وحدات استقبال وعبور الزفت:

- **Sarl Bitumes Ouest**: بدأت نشاطها في جوان 2008م ، حققت في سنة 2011م حجما مقداره 6 306 طن من الزفت.

- **Sarl HA. C.E**: بدأت نشاطها في سبتمبر 2009م ، حققت في سنة 2011م حجما مقداره 4 199 طن من الزفت.

ب- وحدات استقبال وعبور الحبوب:

- **Spa Comptoir du Maghreb**: بدأت نشاطها في جويلية 2011م ، حققت في سنة 2011م حجما مقداره 15 193 طن من الحبوب.

المبحث الثالث: المشاكل، التحديات والمشاريع المستقبلية بميناء مستغانم.

ركزت الجزائر استثماراتها في الموانئ النفطية، وهي موانئ متخصصة لا تخدم إلا قطاعا محددا من اقتصاد الدولة، أما باقي الموانئ التجارية، بما فيها ميناء مستغانم بقيت تشكو من تأخر كبير، وتعاني من مشاكل وتحديات عدة.

المطلب الأول: تحديات التي تواجه الميناء و انعكاساتها السلبية.

تتلخص تحديات الميناء و انعكاساتها السلبية فيما يلي:

1- تحديات التي تواجه الميناء:

أ-محدودية عمق الأرصفة بـ 8,22 م؛

ب- عدم كفاية طول الأرصفة ومساحة العبور والتخزين؛

ج- غياب مرأب الحريق المخصص لمعالجة المواد الخطيرة (مسجل في المخطط التنموي 2010- 2014)؛

د- مشكل التزاوج بين النشاط التجاري والصيد البحري (157 زورق صيد حيث 43 منها من خارج الولاية) مما أدى إلى تعطيل أربعة (04) محطات إرساء من جملة عشرة (10).

2- انعكاساتها السلبية:

أ- طول المكوث المؤدّي أحيانا إلى مهل إضافية للشحن والتفريغ؛

ب- تخفيف حمولة السفن الضخمة في الموانئ الأخرى مما يؤدي إلى تعريفات شحن (surcoûts) إضافية؛

ج- صعوبات على مستوى التخزين مسؤولة على توليد تعريفات إضافية للشحن والنقل؛

د- اختناق مينائي ناجم عن التزاوج بين الأنشطة التجارية وأنشطة الصيد البحري.

المطلب الثاني: مشاكل ميناء مستغانم.

تتمثل مشاكل ميناء مستغانم فيما يلي:

1- ميناء من الجيل الأول:

إن ميناء مستغانم قديم من الجيل الأول، وبالتالي فهو لا يمثل إلا نقاط انقطاع الحمولة، تنتهي عنده حمولة المواد المعدة للشحن أو التفريغ.

ولقد اكتفت السلطات العمومية في الجزائر بتسيير هذا الإرث الذي يعود إلى الفترة الاستعمارية، دون إدخال أية تعديلات عليها، أو على بنيتها التي تتكون بشكل عام من أحواض صغيرة وضيقة، ومخازن قريبة من بعضها، وأرصفة تفصل بينها حواجز ضيقة. وإذا لم تكن هذه المواصفات تطرح أية مشاكل في الماضي بالنسبة لخدمة المبادلات عندما كانت السفن أصغر، وطريقة شحن البضائع أبسط، فإنها اليوم لم تعد تتماشى والمتطلبات المستجدة والناجمة عن التطور الكبير الذي شهده مجال النقل البحري. فالسفن أصبحت أكبر وبمواصفات عالمية محددة، وهذا ما حتم على المتعاملين مع الموانئ الجزائرية استخدام السفن الصغيرة (60% منها تتراوح حمولتها بين 2000 و 10000 طن وزن ثقيل). وهي بالتالي سفن غير اقتصادية، إذ أنها تحول دون استفادة المصدرين الجزائريين من الفرص التي تقدمها موانئ الشحن، حيث تفرض عليهم أسعار شحن مرتفعة. أما بالنسبة للعمق النظري في ميناء مستغانم، فإنه يتقلص باستمرار بسبب تكدس الطمي والرمال نتيجة لعدم تعرضه لعمليات التطهير والكسح لمدة طويلة، مما يؤثر على عملية رسو السفن به. وقد تضطر السفن الكبيرة، والتي لا تتمكن من الرسو في ميناء مستغانم بسبب صغر الغاطس، إلى أن تحول وجهتها نحو

موانئ أخرى، حيث تفرغ جزءا من حمولتها من أجل تخفيف الوزن قبل أن تعود إلى الميناء الأصلي. مع ما يترتب على ذلك من مشاكل (وقت وعمل وتكاليف إضافية).

2- نقص في التجهيزات والآليات:

يعاني الميناء من جهة أخرى من نقص كبير في الآليات الثقيلة، إذ أن ميناء الجزائر هو الوحيد الذي يتوفر على رافعة ذاتية الحركة قوتها 300 طن.

ومع أن الجزائر تصنف ضمن أكبر الدول المستوردة للحبوب (الخامسة عالميا)، إذ تستورد ما يقارب 6 مليون طن سنويا، فإن ميناء الجزائر العاصمة هو الوحيد الذي يشمل أكبر مركز خاص بالحبوب سعته 30000 طن، والذي يعتبر غير كاف، وهذا ما يضطر السفن الناقلة للحبوب إلى الانتظار مدة تتعدى المقاييس المعمول بها دوليا (تفوق مدة التوقف في الميناء 16 يوما). و يفرض من جهة أخرى على المكلفين بالنقل تعبئة الحبوب في أكياس، وهي عملية مكلفة إذا ما قورنت بترك الحبوب على شكل بضائع صب. ناهيك عن استعمال وسائل تقليدية في عملية التخزين، وكذلك تفريغ الحبوب، مما يؤدي إلى ضياع كميات معتبرة منها.

3-التأخر في عملية تداول الحاويات:

لقد أصبح التوجه لاستعمال الحاويات في نقل البضائع عاما، وما فتئت معدلات النقل بالحاويات ترتفع بشكل كبير و متسارع. ويحاول ميناء مستغانم تطوير هذه العملية. ومع ذلك يمكن القول أن ميناء مستغانم لازال يسجل تأخرا واضحا في هذا المجال، على اعتبار أن المعدل العالمي لتداول الحاويات يصل إلى 62% ويتم العمل في هذا المجال على توفير مساحات إضافية تستعمل كمحطات الحاويات.

4-إنخفاض معدل أداء الميناء:

والذي يساهم فيه بشكل كبير توقف بعض أنشطته ليلا، وخاصة ما يتعلق بمناولة السلع والبضائع.

5- طول الإجراءات الإدارية:

والتي تتمثل في الإجراءات المتعلقة بتفريغ البضائع تحديدا، وما يتبعها من إجراءات الحجز الزراعي، فالحجز البيطري، ثم إجراءات الرسوم الجمركية ...إلخ.

6- اختناق الميناء:

لعل من بين الأسباب الرئيسية التي تزيد من حدة اختناق الميناء وتكدس البضائع به ما يلي:

عدم وجود خطة منسقة لتوقيت الاستيراد لدى بعض الهيئات المستوردة، مما يؤدي إلى وصول كميات كبيرة من السلع والمعدات المستوردة من طرف هيئات مختلفة في وقت واحد. أو عندما يرتفع معدل استيراد مادة معينة بسبب انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية. مما يؤدي إلى بقاء السفن تنتظر دورها في عرض البحر لدخول الميناء، والذي يكلف الخزينة العمومية ما بين 5000- 20000 دولار في اليوم.

المطلب الثالث: المشاريع المستقبلية.

تتلخص المشاريع المستقبلية لمؤسسة ميناء مستغانم فيما يلي:

1-مشروع إنشاء الحوض الثالث:

من أجل مواجهة معوقات الميناء من جهة، ونظرا للنمو المتسارع للتبادل التجاري على مستوى الميناء من جهة أخرى، أصبحت تنمية الميناء وتطويره بإنشاء الحوض الثالث واقعا حتميا من أجل مواجهة العجز المتوقع للقدرات المينائية في المستقبل القريب.

يسمح هذا المشروع بما يلي:

تجارة البضائع المختلفة: أكثر من 900 ألف طن سنويا.

تجارة الحبوب: أكثر من مليون طن سنويا.

تجارة الحاويات: حوالي 400 ألف حاوية سنويا.

تجارة الوحدات المتحركة: 600 ألف وحدة سنويا.

تجارة المسافرين: عددا مهما من المسافرين وهذا في أعقاب إنشاء محطة بحرية للمسافرين.

كما سيسمح هذا المشروع بتوفير عدد مهم من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة.

2-مشروع محطة بحرية:

أصبح إنشاء محطة بحرية للمسافرين من أهم انشغالات الميناء، وكذا السلطات المحلية والمركزية حيث أجريت عدة لقاءات ودراسات تناولت هذا الموضوع.

أنجزت أول دراسة للمشروع في سنة 2004 م من طرف مختبر الدراسات البحرية LEM، و التي خلصت إلى إمكانية تجسيد فكرة المحطة البحرية.

عدة شركات نقل بحري للمسافرين أبدت اهتمامها بفتح خطوط بحرية بين ميناء مستغانم وجنوب إسبانيا و(أو) جنوب فرنسا.

و سيشرع في إنجازه فور ترحيل قوارب الصيد البحري نحو مينائي الصيد: صلا مندر وسيدي لخضر.

3-مشروع مرأب الحريق:

هو مركز لعبور المواد الخطيرة يسمح بمعالجة:

- المواد السائلة القابلة للالتهاب؛

- المواد الصلبة القابلة للالتهاب؛
- المواد المحرِقة (الملهِبة)؛
- المواد السامّة؛
- المواد المذيبة (الآكلة)؛
- مواد خطيرة أخرى.

4-المراقبة عن بعد (télésurveillance VTMIS) :

هو وضع نظام متكامل لمراقبة وتأمين الحركة البحرية كما يساعد على تبادل المعلومات المرقمة و حماية مداخل الميناء والمنشآت والمناطق الحساسة عن طريق مراقبتها عن بعد.

الخاتمة :

نستخلص من خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم أنه يجب العمل بجد من أجل تجاوز التحديات و العقبات التي تحول دون تنمية التجارة الخارجية به، و التي تعددت بين: محدودية عمق الأرصفة، عدم كفاية طول الأرصفة ومساحة العبور والتخزين، غياب مرأب الحريق المخصص لمعالجة المواد الخطيرة (مسجل في المخطط التنموي 2010- 2014)، مشكل التزاوج بين النشاط التجاري والصيد البحري (157 زورق صيد حيث 43 منها من خارج الولاية) مما أدى إلى تعطيل أربعة (04) محطات إرساء من جملة عشرة، كون ميناء مستغانم ميناء من الجيل الأول، نقص في التجهيزات والآليات، التأخر في عملية تداول الحاويات، انخفاض معدل أداء الميناء، طول الإجراءات الإدارية، و اختناق الميناء.

الخاتمة العامة:

تطورت النظريات الاقتصادية عبر السنوات، كما عرفت تفسيرات مختلفة حول مفهوم وطبيعة التجارة الخارجية، وتعددت المدارس والاتجاهات فيما يخص النظريات المتعلقة بذلك، وكذا العوامل المؤثرة بالمدرسة الكلاسيكية التي رأت أن كل دولة لها القدرة على إنتاج فيها، من مدرسة إلى أخرى، ابتداءا السلع التي تملك ميزتها النسبية، والتجارة بالتخصص والتقسيم الدولي للعمل تسمح بتقوية التبادل الذي ينهض باقتصاد كل بلد، إلى أن وصلت إلى الاتجاهات الحديثة التي درست تطور التجارة، والأهمية الكبيرة التي تلعبها في تقدم الدول، من خلال مفكريها ووجهات نظرهم في تفسير أسباب الاختلاف في التكاليف النسبية بين دولة وأخر.ى ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تواصلت الدراسات، ولازالت إلى حد الساعة لإعطاء حقيقة وطبيعة التجارة الدولية .

تباينت الآراء حول نوعين من السياسة التجارية، فهناك من يرفعون شعار الحماية، و هناك الداعين إلى حرية التجارة، لكل حيث أن منهما حجج يدعم بها رأيه هناك من المتفائلين من يرى مثلا أن تحرير التجارة بين الدول المتقدمة والنامية سيكون له من الآثار الإيجابية ،إذ يساعد على تنشيط الاستثمار وتحديث أساليب الإنتاج من خلال استخدام التكنولوجيات الحديثة فيمكن الدول النامية من منافسة منتجات الدول المتقدمة؛ في حين أن المتشائمين، يرون أن ذلك لن يجعلها تعدو أكثر من مجرد سوق لتصريف منتجات الدول المتقدمة، كما أن الخضوع للمعايير والمواصفات الدولية سيضعف قدراتها التنافسية و يقيد حركتها التجارية ، بدل أن يدفعها لإنجاز الأهداف التي تصبو إليها، كأن تحقق تنمية اقتصادية مستدامة، و ترفع مستواها المعيشي، وتكتسب مقومات و امكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية؛ لكن التركيب الهيكلي لأغلب الاقتصاديات بالبلدان النامية لم يساعدها على ذلك، بل حمل بداخله عوامل الركود ،و هكذا واجهت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي وسيطرة الأحادية القطبية لأمريكا التي فرضت بدورها النظام الرأسمالي ، الذي ينتهج اقتصاد السوق ، و تحتم على الدول الخضوع لهذا النظام الجديد و تقبله بكل مزاياه وعيوبه، وخير مثال على هذه الدول الجزائر.

المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية1 :

الكتب:

. 1.أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1993

. 2 .أحمد هني، تجربة الجزائر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول القطاع العام والخاص في الوطن العربي، الطبعة الأولى، من تنظيم وطبع ونشر مركز الدراسات للوحدة العربية بالتعاون مع صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي لبنان .

. 3 1990أشرف أحمد العدل ي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرؤية للطباعة والنشر المعمورة ، مصر،2006

. 4 . الهادي الخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر ، 1996

. 5 . جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دارهومة للطباعة والنشر الجزائر،2000

. 6 .جمال داوود سلمان وطافر فاضل حسون، التخطيط الاقتصادي، بيت الحكمة للنشر والتوزيع العراق 1989

7. .تومي صالح ، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1999. 8 . .حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996

. 9 . زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، 1998

. 10 . زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادي ة الدولية، دار الجامع ة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر، 2008

. 11 .سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، الجزء الأول، دار النهض ة العربية القاهرة، مصر، 2001

. 12 .سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة ،مصر 2005

. 13 .سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، الطبعة الأولى الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1991

. 14 .سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي ، مدخل في اتخاذ القرارات ، ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،1997

. 15 .سعد طه علام، التخطيط مع حرية السوق، دار طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2003 .ّ

16 .طالب محمد عوض، ولية جارة الد الت ، نظريات وسياسات، دار وائ ل للنشر ، الأردن ، 2004

. 17 .عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامع ة الجديدة، الإسكندرية ، مصر 2002.
. 18.عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامع ة الجديدة الإسكندرية ، مصر، 2005

. 19 .عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعي ة الجديدة الإسكندرية ،مصر، 2005

. 20 .عبد العزيز وطبان، الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره (1830 -1985 ،(ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة طبع . ّجارة الإلكترونية، الطبعة جاري الأسس، العولمة والت

.. 21عبد العزيز عبد الرحيم سلمان، التبادل الت الأولى، دار الحامد، عمان ، الأردن ،2004

. 22 . عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنه الجزائر حصيلة وأفاق (1999 -2009 (ألفا ديزين ALPHA Design ، باريس ، فرنسا فيفري 2004

23.عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط في الجزائر(1962-1980) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

. 24 عبد اللطيف بن اشنهو ،الجزائر اليوم بلد ناجح، بدون طبعة،

. 25عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالث ة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006

. 26 .عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005

. 27 .عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 1999.

28. عجة الجيلالي ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، الطبعة الأولى ، الدار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2007

. 29 .علي الكنز ، حول الأزمة خمسة دراسات حول الجزائر والعالم العربي، دار بوشان الجزائر1990 .عبد الفتاح أبو شرار،الاقتصا د الدولي، الطبعة الأولى، دار المسير ة للنشر والتوزيع عمان .

ثانيا : المواقع الالكترونية

: 1. www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers09/zale1sem09ar.pdf consulter le2010/07/21 2. www.mf.gov.dz consulter le2010 10/06 / 3. www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm 4. www.dgpp.mf.gov.dz consulter le 2010/06/10. 5. www.cnis.dz consulter le2009/05/24 6. www.ons.dz consulter le 06/06/2010 7. www.wekipedia.org consulter le 24/05/2009. 8. www.perspective.usherbrooke.ca, consulter le 24/05/2009 9. www.bank-of-algeria.dz consulter le 24/05/2009 10: .nl.ulum.www قلش عبد الله، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم انسانية السنة الرابعة، العدد 29 يوليو2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف - الجزائر